

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٣٢

الخميس، ٨ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت/السيد بارهام	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد هارون
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روزنتال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2012/128)

12-25485 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2012/128)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين وإسبانيا وأوروغواي والبرازيل وبيرو والسنغال وشيلي وكندا وهايتي واليابان للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ماريانو فرنانديث، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/128، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيد فرنانديث.

السيد فرنانديث (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن امتناني لكم سيدي الرئيس، وباقي أعضاء مجلس الأمن على عقدكم جلسة اليوم، التي الغرض منها عرض التقرير الأخير للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2012/128).

وأرحب بالفرصة التي أتيحت لي اليوم لأعرض على المجلس تقييما لآخر التطورات التي طرأت على الحالتين السياسية والأمنية في هايتي، فضلا عن الأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، خلال الستة أشهر الأخيرة، لدعم بناء السلام وتحقيق الاستقرار السياسي، وتعزيز سيادة القانون والانتعاش في أعقاب الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور السفير الهايتي.

وأود أن أبدأ باقتباس ما صرح به الرئيس ميشيل جوزيف مارتيلّي، خلال مراسيم تنصيب البرلمان الهايتي، في ٩ كانون الثاني/يناير، في كلمة مؤثرة، صرح قائلا:

> ”يعيش ثمانية ملايين من المواطنين الهايتيين، من بين ما يقدر بـ ١٠ ملايين نسمة من السكان، بدون كهرباء. وليس بوسع خمسة ملايين منهم القراءة أو الكتابة، ويعانون من الظلمة ليلا ونهارا. ويعيش ثمانية من كل عشرة هايتيين بأقل من دولارين في اليوم. ويتحكم اثنان في المائة من الهايتيين بـ ٦٩ في المائة من ثروة البلد. ومع أفراد سكان في سن العمل يصلون ٤,٢ مليون شخص، لدى أقل من ٢٠٠ ٠٠٠ منهم عملا رسميا منتظما. ويعيش ما لا يقل عن ٨٤ في المائة من خريجي الجامعات في الخارج“.

وأود أن أشير اليوم إلى أهمية تلك العبارات، التي تعكس بشكل كبير، وتؤكد بشكل لا لبس فيه، حالة تمكن أعضاء المجلس من رصدها، خلال زيارتهم الأخيرة إلى هايتي قبل أسبوعين.

بعد مرور ما يقرب من ثماني سنوات من وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أصبحت نتائج بناء السلام والاستقرار واضحة للعيان. لكن الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ شكل انتكاسة خطيرة، جراء الخسارتين البشرية والمادية الواسعتي النطاق، وقد تمكن أعضاء المجلس من رصد آثارهما، خلال زيارتهم الأخيرة. ومن أجل المضي قدما في ترسيخ سيادة القانون والأمن العام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كان من الضروري بذل المجتمع الدولي بأسره جهودا كبيرة من أجل تعمير هايتي، فضلا عن استعادة مؤسساتها وتجديد هيكل الأمن التابع للشرطة فيها، وتحقيق التعاون وتقديم المساعدات بشكل موسع، وحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويتمثل هدفنا الرئيسي في ضمان أن يسمح لنا التقدم المحرز حاضرا ومستقبلا، بتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام، بحيث يمكن لهايتي أن تتجاوز الحالة التي وصفها الرئيس مارتيلّي نهائيا، مما يتيح المجال لانطلاق البلد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

فيما يخص الحالة السياسية الراهنة، أشار تقرير الأمين العام إلى استقالة رئيس الوزراء غاري كونيل مؤخرا، بعد مرور أربعة أشهر فقط على توليه لمنصبه. وشكلت استقالته علامة مقلقة تنبئ عن حالة الحكم في هايتي. إن مصداقية وقوة المؤسسات الديمقراطية تتوقفان على قدرتها على مواجهة الأزمات السياسية وتجنب الحالات السلبية الدورية المصطنعة في معظمها التي تهدد تقدم هايتي نحو الديمقراطية.

وكما لاحظ المجلس خلال زيارته، فقد أكدنا خلال جميع مراحل بعثتنا على أهمية تجنب هذه الأزمات الحكومية والحد من المنازعات بين الجهازين التنفيذي والتشريعي. إن تفادي هذه النزاعات غير المثمرة من شأنه أن يحسن من نوعية الحياة السياسية في هايتي. وتتمثل المشكلة الرئيسية في الصعوبة التي تجدها الطبقة السياسية في التوصل إلى اتفاقات جماعية تؤدي إلى توافق في الآراء يسهم في تقوية المؤسسات والعمل العام. لذا، فإننا نشدد على الحاجة إلى إبرام ميثاق للحوكمة الديمقراطية من شأنه أن ييسر التوصل إلى توافق في الآراء، ويقدم حلولا للمشاكل الرئيسية التي توجه هايتي. لقد عملنا من أجل جميع أصحاب المصلحة في هايتي: أعضاء البرلمان، الأحزاب السياسية، النقابات، أرباب العمل، الكنيسة وممثلي المجتمع المدني.

اليوم، قدم الرئيس مرشحاً لشغل منصب رئيس الوزراء، هو وزير الخارجية الحالي، لوران لاموت، الذي يتعين أن يوافق عليه البرلمان. وتبذل البعثة مساعي حثيثة من أجل ضمان أن تنعم هايتي من جديد بوجود حكومتها. فقد شهدت الفترات التي لم يكن فيها هناك رئيس وزراء ولا مجلس وزراء تردياً في الأمن وتدهوراً ملحوظاً في الأداء الحكومي، ويترتب عن ذلك تداعيات سلبية واضحة على التنمية. لذلك فإننا نعمل مع البرلمان والحكومة من أجل تحقيق تعيين رئيس الوزراء في أقرب وقت ممكن.

فيما يتعلق بسيادة القانون والأمن، في غياب مؤسسات قوية وعدم الاتفاق على أسلوب الحكم، فسيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إرساء أساس قوي للسلام والأمن لجميع الهايتيين. وبالرغم من بعض التأخير، فقد أصبح لهايتي أخيرا، بعد خمس سنوات، محكمة عليا بكامل قوامها. على مدى خمس سنوات لم يكن للمحكمة رئيس أو أعضاء. لا يمكن لأي نظام قضائي ديمقراطي أن يعمل بدون قضاء مستقل ينظم نفسه بنفسه. هذا التقدم بالغ الأهمية بالنظر إلى مجمل ما جرى في هايتي.

لقد أتاحت زيارة مجلس الأمن للأعضاء أخذ فكرة مثيرة للقلق في الكثير من الجوانب. لكن بالنسبة لنا، فإن الأمر أشبه بمشاهدة فيلم يسمح لنا برؤية بعض التقدم. وأنا

أشدد على إنشاء المحكمة العليا لأنه أمر بالغ الأهمية في المضي قدماً نحو سيادة القانون. لقد عملنا من أجل تعزيز سيادة القانون ومؤسساتها، ليس على الإطار المفاهيمي فحسب، بل أيضاً مادياً. فقد شيدت البعثة ٥٠ مبنى محكمة لكفالة إقامة العدل بصورة فعالة، وستقوم بتشييد ٣٠ مبنى لإكمال دعمها للنظام القضائي في هايتي.

من الركائز الأساسية الأخرى لسيادة القانون – إلى جانب القضاء الذي لا نزال نعمل بصدده – قوة الشرطة، باعتبارها الأداة الرئيسية لسيادة القانون. في هذا الصدد، ظللنا نعمل منذ وقت ليس بالقليل، وأستطيع أن أؤكد للمجلس أن البعثة، خلال الأشهر الستة الماضية، قد قامت، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية، بتسيير ٢١ ألف دورية وبأكثر من ٣١ ألف إجراء في مخيمات اللاجئين أو الأشخاص المشردين داخلياً في بور – أو – برانس وفي المحافظات. وجنباً إلى جنب مع العنصر العسكري التابع للبعثة، قامت الشرطة الهايتية بعمليات لتفكيك العصابات الإجرامية التي تشكل أحد أخطر التهديدات لاستقرار هايتي.

وبالرغم من أن استجابة الشرطة للتحديات الأمنية قد تحسنت، لا يزال ثمة الكثير مما يتعين عمله. وتتمثل مهمتنا الحالية في إزالة العوائق التي تحول دون تحسين عمل الشرطة وفي تقوية الشرطة الوطنية الهايتية. يصل عديد الشرطة اليوم ١٠ آلاف، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف عديدها عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، فإن عديدها لا يزال غير كاف لبلد يبلغ تعداد سكانه ١٠ ملايين نسمة. أعدت البعثة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، برنامجاً للدعم يكفل بأن نوفر التدريب المهني بحلول عام ٢٠١٦ – آخر سنة للرئيس مارتلي في دورته الحالية – لما بين ٥ إلى ٦ آلاف من المسؤولين لتزويد هايتي بقوة شرطة مقدرة، مما يمكن بالتالي من الخفض التدريجي للبعثة بنهاية تلك الفترة. في سياق هذا البرنامج الممتد لفترة ٥ سنوات، عقدنا حلقة دراسية خاصة بين الشرطة والمجتمع الدولي بهدف النظر في الجهود الجارية لكفالة أن تكون الحصيلة إيجابية إلى حد بعيد، وتقييم تلك الجهود وتحسينها.

وكما لوحظ في القرار الأخير والمهم ٢٠١٢ (٢٠١١) الذي اتخذه المجلس بشأن هايتي، فإن خفض عنصر الشرطة والعنصر العسكري بالبعثة يجب أن يكتمل بحلول شهر حزيران/يونيه، وفقاً لتقارير الأمين العام وقرارات المجلس. لم يؤثر هذا الأمر على الأمن، وقد أجرينا إعادة انتشار فعالة للقوات. وقد حافظنا على مستويات التوظيف في شرطة الأمم المتحدة. هناك عدد أقل من الجنود ووحدات الشرطة المشكلة، لكن ظلت شرطة الأمم المتحدة بنفس عديدها، أي عند نفس المستوى. ونعتقد أن الحال سيظل على ما هو عليه، نظراً لتعاونها المهم مع الشرطة الوطنية الهايتية.

لقد اختفى العنف السياسي فعلياً. والجرائم الاعتيادية – خاصة جرائم القتل – منخفضة نسبياً مقارنة بالبلدان الأخرى في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. بيد أن ثمة تحديات خطيرة لا تزال قائمة في كفالة الأمن للقطاعات الأكثر ضعفاً، لا سيما فيما يتعلق بالعنف المنزلي وإساءة معاملة النساء. ولكي نكون أكثر فعالية في مكافحة هذه الجرائم، قمنا بزيادة عدد الدوريات، ودرّبنا ضباط الشرطة، وقمنا بتركيب إنارة للشوارع تعمل بالطاقة الشمسية، ونقوم بدوريات على مدار الساعة في المخيمات الرئيسية للمشردين داخلياً. وفي هذا اليوم، ٨ آذار/مارس، الموافق لليوم الدولي للمرأة، أود مرة أخرى أن أؤكد التزام البعثة بمكافحة سوء المعاملة القائم على أساس نوع الجنس، وبالإسهام في تعزيز المرأة الهايتية في حياتها اليومية وفي دورها المهني والمدني.

من المشاكل الأخرى التي تؤثر على سيادة القانون والأمن ظهور قوات مسلحة غير قانونية في أعقاب التصريحات التي أدلى بها الرئيس مارتيلي، أثناء حملته، بإعادة

تكوين الجيش الهايتي الذي سُرِّح عام ١٩٩٥. وقد أخبرت البعثة والمجتمع الدولي الحكومة بوضوح، بأهما، بدون أي مساس بسيادة المؤسسات الهايتية، لن يقدما أي دعم لمثل تلك القوات. ونعتقد، ونكرر ذلك، أن تلك القوات المسلحة غير القانونية غير مقبولة. وردت الحكومة على مطالبنا ببلاغ صدر في ٣ آذار/مارس تضمن خطة مكونة من خمس نقاط لتصحيح الحالة. وتتضمن التدابير المقترحة منع استخدام الزي العسكري والأسلحة، واستعراض مكافآت التقاعد التي يتلقاها الأفراد العسكريون المتقاعدون، وكفالة حسن سير هذه العملية، واستعادة المناطق التي تحتلها الجماعات العسكرية.

عقدت الحكومة الهايتية أمس اجتماعاً مهماً مع البعثة، سعياً إلى التعاون من أجل وضع حد لهذه المسألة بصورة نهائية. طلبنا من الحكومة أن تعلن رسمياً عدم قانونية تلك الجماعات وأن تعمل على التمييز ما بين الأفراد العسكريين المتقاعدين المستحقين لرواتب التقاعد والشبان الذين يشاركون في هذه الأنشطة بسبب عدم وجود فرص عمل. نحن مستعدون لتقديم المساعدة والعمل على تخفيف التوترات غير الضرورية التي تثيرها هذه الأنشطة.

قالت الحكومة إنها تريد أن تكون هايتي مفتوحة أمام الأعمال التجارية، وقلنا إن القول يجب أن يتحول إلى فعل في هذا الصدد. ما زال يتعين على الحكومة أن تتصدى لمسائل الإصلاحات الدستورية، والانتخابات، وإنشاء سجل عقاري، وسجل للهوية المدنية، ومحكمة دستورية، وسن قانون الأحزاب السياسية. وكما ذكرت، فإن الحكومة قد أنجزت بالفعل بعض هذه المهام، مثل ما يتعلق بالمحكمة العليا، وأعلنت عن أنها ستنشئ في هذا الشهر المجلس الأعلى للقضاء، والذي سيكون مسؤولا عن الانضباط في النظام القضائي. وكل ذلك يمثل خطوة هامة إلى الأمام.

لقد قلنا أنه يجب على هايتي إجراء انتخابات في وقت قريب. فالانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر لم تجر. وقلنا للرئيس إن أمامه فرصة تاريخية لتنظيم انتخابات شفافة ولا غبار عليها، وذلك بمساعدة المجتمع الدولي. وقلنا أيضا إن نجاح الانتخابات يمكن أن يفيد في تعزيز توافق الآراء الاجتماعي والسياسي؛ وعلى العكس، فإن تأخير أو تأجيل الانتخابات أو إجراء انتخابات مطعون في صحتها سيقوض بلا شك الجهود المبذولة لتعزيز صورة هايتي بوصفها بلدا مستقرا وديناميا يتطلع صوب المستقبل.

وفي الأسبوع الماضي، دعا الرئيس جميع أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في هايتي إلى حضور اجتماع يهدف إلى إطلاق العملية الانتخابية. ونحن نعتبر ذلك إشارة إيجابية. وستجتمع بعثة الأمم المتحدة، وهي بمثابة جهة التنسيق التابعة للمجتمع الدولي، مع خبراء تقنيين من هايتي في هذا الأسبوع من أجل إعداد خطوات ما قبل الانتخابات.

وقد قلت قبل لحظات قليلة إن بعثة الأمم المتحدة تؤمن بضرورة وجود حكومة في هايتي. وفي الماضي، عندما كان هناك رئيس ولكن دون وجود مجلس وزراء أو رئيس وزراء، زاد العنف وتراجعت التنمية الاقتصادية. وكانت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتوقع أن تسجل هايتي نمو اقتصاديا بنسبة ١٠ في المائة خلال عام ٢٠١١. ولكن عدم وجود حكومة في البلد لفترة خمسة أشهر أدى، في النهاية، إلى تسجيل نمو بنسبة ٤,٥ في المائة فقط. واللجنة الاقتصادية تتوقع نموا نسبته ٨ في المائة في عام ٢٠١٢، وهي نسبة مرتفعة جدا في خضم الأزمة الاقتصادية. وليس لدينا أي شك في أنه إذا استمر الرئيس بلا حكومة، فإن النمو في هايتي سيتراجع، مما سيؤدي إلى إلحاق ضرر بالغ بشعب هايتي. وهذا سبب آخر لعملنا بجد لضمان أن يكون بوسع رئيس هايتي الاعتماد قريبا على رئيس وزراء

وأن يتسنى للدولة العمل بشكل طبيعي. وسيساعد ذلك على الحد من العنف وسيحسن النتائج الاقتصادية، على نحو ما تبين في مختلف الحالات التي درسناها.

تُبذل جهود كبيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومسألة الإصلاحيات والقضايا الإنسانية. والمجلس، الذي أتيحت له الفرصة لزيارة السجون والمخيمات، يعرف بشكل مباشر ما يجري. ونحن نبذل جهودا مضنية من أجل إحراز تقدم كبير في هذا المجال. وفي الشهور الأخيرة، نجح فريق المحامين التابع لنا في تأمين إطلاق سراح ٢٣٠ شخصا كانوا قد سجنوا دون محاكمة لسنوات طويلة. وهناك نجاح مماثل فيما يتعلق بالسجون. ونحن نعمل على تحسين ظروف السجناء ونساهم ماديا في بناء السجون في هايتي.

في أيلول/سبتمبر الماضي، أعلنّا أن ٦٣٤ ٠٠٠ شخص من ضحايا الزلزال لا يزالون مشردين. غير أن هذا العدد لا يمثل سوى ثلث العدد الأصلي وهو ١ ٨٠٠ ٠٠٠ شخص. ويمكننا أن نقول اليوم إن عدد المشردين في نهاية كانون الثاني/يناير بلغ ٥١٥ ٠٠٠، وهو انخفاض بواقع ١٢٠ ٠٠٠ شخص منذ أيلول/سبتمبر. ونرى أن هذه إحصاءات إيجابية، لأن هذا الانخفاض قد جعل من الممكن تحديد مجموعات سكانية وموارد جديدة والتخلي عن مواقع معينة يزداد العيش فيها صعوبة نظرا لانخفاض المساعدة الدولية فيما يتعلق بالمواد الغذائية والمرافق الصحية والمستلزمات الضرورية لحياة المخيمات.

وأود أن أقول إن تلك الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة، والتي تشمل العديد من الجوانب الإيجابية، قد شوهتها الصفات الأخلاقية التي يلصقها المجتمع الهايتي بآثار وباء الكوليرا، الذي أسفر عن أكثر من ٧ ٠٠٠ حالة وفاة، وكذلك جرائم الاعتداء الجنسي التي يرتكبها أفراد شرطة وجيش من قوتنا. وأنا شخصيا أعتقد أنه لا يمكن أن تكون هناك حصانة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد القصر، مثل الاغتصاب. وأؤيد إجراء محاكمة عادلة تشمل حماية حقوق المتهمين. ولكن يجب إجراء المحاكمة على نحو يتسم بالشفافية ويشمل عقوبات تتناسب مع خطورة هذه الجرائم. ويجب فرض حظر مدى الحياة على المدانين لمنعهم من العمل مع الأمم المتحدة، حيث أن القيم الأخلاقية المتأصلة في عمليات حفظ السلام هي التي تكسبهم الاحترام في جميع أنحاء العالم. وإنه لشرف وامتياز في آن معا المشاركة في هذه العمليات، سواء للأفراد أو للبلدان التي تساهم بأفراد لأداء المهمة النبيلة المتمثلة في الإسهام في الدفاع عن السلام في أي جزء من العالم، حيثما تكون هناك حاجة إلى ذلك.

ختاما، أعتقد أن أمامنا مهمة شاقة في هايتي. ومع ذلك، لا يمكنني أن أنكر، استنادا إلى الانطباع الذي خرجت به خلال الأشهر الثمانية التي قضيتها في منصبي، أنها عملية بطيئة تشمل بعض الانتكاسات ولكنها تحقق، في النهاية، درجة من الاستقرار على صعيد الظروف المعيشية والنشاط السياسي والتنمية الاقتصادية والاهتمام بالقضايا الاجتماعية. ولقد أصبحت بعض الأشياء في هايتي في ذمة التاريخ، بما في ذلك مخاطر الاستبداد وموقف حصول الفائز على كل شيء. ولكن هناك اليوم أيضا عملية يتعلم الرئيس في إطارها العمل مع البرلمان والعكس بالعكس. وبين الرئيس والبرلمان، وبمساعدة المجتمع الدولي، يجري بناء مؤسسات لسيادة القانون بطريقة تؤدي، ببطء، إلى إنشاء نظام قانوني يحظى اليوم بقبول أكثر بكثير مما كان عليه الحال قبل ثلاث إلى خمس سنوات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فرنانديث على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة إلى الآن أعضاء مجلس الأمن.

الـسيدة رايـس (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام فرنانديث على إحاطته الإعلامية.

كما رأى أعضاء المجلس في الزيارة التي قمنا بها مؤخرا، وكما يوضح تقرير الأمين العام (S/2012/128)، فإن هايتي تقف أمام لحظة مصيرية. وخلال العامين اللذين أعقبا وقوع الزلزال، حققت هايتي تقدما. وعزز الهايتيون ديمقراطيتهم وحافظوا على الأمن وبدأوا في إعادة بناء بلدهم الممزق. لكن لا تزال هناك مشاكل خطيرة، أبرزها عدم وجود توافق أو عزم سياسي في هايتي. والإنجازات التي تحققت هشة في أحسن الأحوال. والولايات المتحدة تتضامن مع شعب هايتي في تصديه للتحديات العديدة التي تواجهه. وسنظل ملتزمين التزاما راسخا بمساعدة هايتي على بناء مستقبل أفضل.

خلال العامين الماضيين، شهدنا عملية انتخابية سلمية ونقلا للسلطة، أعقبهما شغل المناصب التنفيذية والقضائية الرئيسية. غير أن المأزق السياسي يهدد اليوم تلك المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. ويتعين على السياسيين في هايتي كبح مصالحهم الحزبية وتنحية سياسة حصول الفائز على كل شيء جانبا والعمل معا برغبة في التسوية. ونحث السلطات في هايتي على إقرار تعيين رئيس وزراء جديد في أقرب وقت ممكن. وإلا فإنها تخاطر بتقويض المكاسب التي تحققت في مجالي الأمن وإعادة البناء.

إن هايتي لا يمكنها تحمل المزيد من الجمود. ووجود قيادة هايتية فعالة أمر بالغ الأهمية. والبرامج الاقتصادية والأمنية التي تدعمها الأمم المتحدة والشركاء الخارجيون الآخرون لا تعمل من تلقاء نفسها. فهي بحاجة إلى توجيهات تتعلق بالسياسات من حكومة تؤدي عملها كاملا في هايتي. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على الحكومة عقد الجولة المقبلة من الانتخابات لشغل مناصب الحكومة المحلية وثلث مقاعد مجلس الشيوخ في أقرب وقت ممكن.

وفي حين اتسمت الحالة الأمنية بالاستقرار إلى حد كبير، فإنه لا تزال هناك تهديدات كبيرة ماثلة حتى الآن. وترى الولايات المتحدة أنه يجب أن يستند أي تحديد مستقبلي لحجم قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على الحالة الأمنية في الميدان، بما في ذلك قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على تولي مسؤوليات أكبر.

وعليه، فإنه لا يمكن أن تكون بعثة الأمم المتحدة حلا دائما لتلبية احتياجات الأمن في هايتي. وتوفر الميزانية المقترحة القادمة التي تقدمها حكومة هايتي إلى البرلمان، فرصة هامة للالتزام بتوفير الموارد وإثبات الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية حتى يتوفر لها العدد والنوعية الكافية من الأفراد، بما يمكنها من تحمّل المسؤولية الكاملة عن الأمن في هايتي. فتلك هي رغبة الهايتيين التي أعربوا لنا عنها. ونحث البرلمان والسلطة التنفيذية على تخصيص موارد كافية ودائمة من الميزانية للشرطة الوطنية الهايتية، وخصوصاً لتعزيز النظم الإدارية واللوجستية التي من شأنها تمكين الشرطة الوطنية الهايتية من الاضطلاع بمهامها اعتماداً على قدراتها الذاتية.

وسوف يقدم المجتمع الدولي المساعدة اللازمة بطبيعة الحال. وتحث الولايات المتحدة الأمم المتحدة وحكومة هايتي على مواصلة التركيز على تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. ونأمل أن تعمل بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية معا على تنفيذ خطة التنمية التي تعزز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية وتمكنها من تلبية الاحتياجات المتعلقة بإنفاذ القانون في هايتي وتحقيق الانتقال التدريجي للمسؤوليات الأمنية من قوات الأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية الهايتية.

ومن شأن جهود توجيه وتدريب الشرطة التي تبذلها الأمم المتحدة أن تحقق نتائج هامة. وبوسع المساعدات التقنية

التي تقدمها الأمم المتحدة أن تساعد الشرطة الوطنية الهايتية حقا على تخطيط مستقبلها. وقد أعلنت حكومة هايتي هدفا طموحا يرمي إلى تدريب ٢٠٠٠ من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الجدد هذا العام. والتعاون الوثيق بين الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة أمر ضروري لتحقيق هذا الهدف.

وبالإضافة إلى الشرطة الوطنية الهايتية، فنحن نشجع حكومة هايتي والأمم المتحدة على التعاون في مجال تعزيز مؤسسات أخرى ذات صلة بسيادة القانون، بما فيها المحاكم والسجون. ونحث الأمم المتحدة على العمل والتعاون مع اللجنة الرئاسية بشأن سيادة القانون في هايتي، فيما يتعلق بتقديم القانون الجنائي وقوانين الإجراءات الجنائية المنقحة للبرلمان. وسوف تساعد هذه القوانين المنقحة على معالجة مسألة طول فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة، والحد من ممارسات الفساد في النظام القانوني. وكما رأينا بأنفسنا، فإن اكتظاظ السجون لا يزال يمثل مشكلة خطيرة يمكن أن يحقق فيها التعاون بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة هايتي نتائج هامة. وقد تمكنت هايتي وشركاؤها الدوليون من بناء سجن جديد في كروا - دي بوكي، ولكن لم يستغل السجن بعد نظراً لأن الحكومة الهايتية لم تتخذ بعض القرارات الرئيسية التي من شأنها أن تمكّن من افتتاح السجن.

وإذ نتناول مسألة التنمية الاقتصادية، فإننا نحيي رغبة الحكومة في إحداث تغيير من شأنه وضع حد لاعتماد هايتي على المساعدات الدولية والتحول نحو الاستثمار من أجل خلق فرص العمل وحفز النمو الاقتصادي المستدام. غير أن من شأن الاحتكاكات السياسية وضعف مؤسسات سيادة القانون في الوقت الراهن أن يمنعا المستثمرين من المجيء إلى هايتي. ومن الضروري أن تفي السلطة التنفيذية بالتزامها المتعلق بتقليص الوقت الذي يستغرقه تسجيل الأعمال التجارية وتسهيل إجراءات الحصول على تراخيص البناء والتشييد. ومن شأن هذين الإجراءين أن يمكّنا معاً أصحاب المشاريع في هايتي. وإذا ما تحققت تلك الإصلاحات عبر البرلمان، فإن ذلك سيرسل إشارة واضحة تؤكد أن هايتي مفتوحة للاستثمارات وأنها مصممة على خلق فرص العمل.

وحكومة هايتي بحاجة إلى وضع أولويات واضحة فيما يتعلق بالتعمير والتنمية، فضلاً عن العمل بنشاط أكبر مع الجهات المانحة. وقد أصبح مكتب رئيس الوزراء - عند انتهاء ولاية اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي - جهة تنسيق رئيسية للعمل مع الجهات المانحة الدولية في مجال التعمير فيما بعد الزلزال وتوفير الفرص الاقتصادية. غير أن ذلك المكتب الآن أصبح - بطبيعة الحال - بيد حكومة تصريف الأعمال، بينما بات مسار التعمير مهدداً.

وأود أن أختتم بقول بضع كلمات عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. تعرب الولايات المتحدة عن تقديرها البالغ للخدمة المتفانية التي يؤديها الرجال والنساء من أفراد البعثة. فهم يؤدون خدمات هامة في ظل ظروف صعبة للغاية. ومع ذلك، فنحن لا نزال نشعر بقلق عميق من الاتهامات الخطيرة المتعلقة بتورط بعض العاملين في البعثة في سلوكيات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. فمما لا شك فيه أن حدوث أي سوء تصرف من هذا القبيل غير مقبول على الإطلاق. فهو يشكل انتهاكاً لمبادئ المنظمة، ومن شأنه أن يقوض أواصر الثقة بين مواطني هايتي والأمم المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة تعزيز جهودها لمنع أي حوادث ذات صلة بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ويجب على الأمم المتحدة أن تكفل التحقيق الشامل في جميع الادعاءات، وأن تتم مساءلة المسؤولين عنها بطريقة كاملة وشفافة.

وقد أعرب لنا العديد من الهايتيين، أثناء زيارة المجلس إلى هايتي، عن تقديرهم البالغ لجميع الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة بغية تحسين الحالة الأمنية في البلد على

مر السنين. وتشاطر الولايات المتحدة هذا الشعور بالامتنان، وسوف تواصل دعم بعثة الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة معها بقوات وأفراد شرطة، فضلاً عن مواصلة تقديم الدعم لشركاء هايتي في هذا العمل الهام.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره (S/2012/128)، وممثله الخاص، السيد فرنانديث، على إحاطته الإعلامية.

تشيد أذربيجان بالجهود التي بذلتها حكومة وشعب هايتي من أجل تحقيق الاستقرار والنمو المستدام في البلد. وقد اضطلعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا بدور هام في دعم الانتعاش والاستقرار في هايتي.

وفي الوقت ذاته، وعلى نحو ما شهدنا أثناء زيارة المجلس إلى هايتي مؤخراً، وكما أوضح تقرير الأمين العام، فإنه ينبغي للسلطات الوطنية والمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد بما يحقق مصالح الشعب الهايتي على نطاق أوسع. فالاستقرار السياسي في البلد يشكل أولوية رئيسية لتحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي. ومن الضروري أن يشارك جميع الزعماء السياسيون في حوار سياسي بنّاء بهدف معالجة خلافاهم بروح من التوافق. ونشجع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة تيسير الحوار السياسي بين أجهزة الحكومة والأطراف السياسية الفاعلة الأخرى. وإذ توشك هايتي على إجراء انتخاباها، فإنه ينبغي للأمم المتحدة تقديم مزيد من الدعم للعملية الانتخابية.

ونلاحظ مع الارتياح أن الحالة الأمنية بوجه عام كانت مستقرة نسبيا في الأشهر الأخيرة، وأن العنف الذي تحركه الدوافع السياسية قد تضاءل بشكل ملحوظ. ومع ذلك، فإن ارتفاع معدل الجريمة لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ. وعليه، فإن استمرار التعاون الوثيق بين الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة أمر حيوي للتصدي بفعالية للتحديات الأمنية، ولضمان اكتمال الخطوات السابقة نحو بلوغ القدرة اللازمة التي تمكّن الشرطة من تولي المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن الداخلي. ومن الضروري أيضا ألا تكتفي الشرطة الوطنية الهايتية بمجرد الاستجابة للأعمال الإجرامية فحسب، بل يتعين عليها اتخاذ تدابير وقائية أيضاً، بما في ذلك، عبر برامج الإعلام وتوعية الشباب والفئات الضعيفة. ومن الضروري أيضاً تعزيز أمن الحدود لكونه عاملا حاسما في التصدي لتحديات الجريمة المنظمة.

وقد أظهرت الحالة الإنسانية في هايتي تحسناً، جراء انخفاض عدد الأشخاص الذين يقيمون في الخيام. ومع ذلك، فإن البلد يواجه تحديات كبيرة حتى الآن، إذ لا يزال هناك ما يربو عن مليون هايتي يقيمون في المخيمات، بينما لا يزال يفتقر العديد من المواطنين الآخرين إلى السكن والخدمات الأساسية. ولا غنى عن المشاركة الدولية القوية، كونها أمراً حاسماً لضمان تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية الملحة. وفي الوقت نفسه، فإن المساعدة والدعم الخارجيين لا يعفيان السلطات في هايتي عن الاضطلاع بمسؤولياها فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية على الأقل، من قبيل توفير السكن والحماية لأولئك الذين لا يزالون مشردين من جراء الزلزال.

ونحن واثقون - على ضوء خلفية الدعم الدولي غير المسبوق - من أنه قد أتيحت لهايتي وشعبها فرصة مواتية لإحراز تقدم حقيقي في إعادة بناء الأمة، وتعزيز المؤسسات وحفز التنمية المستدامة.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بدايةً، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ماريانو فرنانديث، على إحاطته الإعلامية. وأؤيد البيان الذي أدلى

بـه المراقـب عـن الاتحـاد الأوروبي وممثـل أوروغـواي باسـم مجموعة الأصدقاء.

وتأتي هذه المناقشة نصف السنوية بعد أسابيع قليلة من زيارة مجلس الأمن إلى هايتي. وقد سمحت لنا تلك الزيارة بإعادة تأكيد دعمنا الجماعي لسكان هـايتي وممثليهـا. ويترافق ذلك الدعم مع الاعتراف بالتقدم المحرز منذ وقـوع الزلـزال، سواء في استطاعة ٠٠٠ ١١٩ مـن اللاجئين الهايتيين مغادرة المخيمـات منـذ حزيـران/يونيـه ٢٠١١، أو في إزالـة الحطـام. وأنا أضع في الاعتبار التحديات الإنسانية العديدة التي لا يـزال البلـد يواجههـا والـتي ذكرهـا الأمـين العـام في تقريـره (S/2012/128). وفرنسا، من جانبها، عاقدة العزم على الوفـاء بالالتزامات التي تعهد بها رئيسها، والتي تبلغ الآن مـا مجموعـه ٣٢٦ مليون يورو، بما في ذلك نصيبنا من المعونة الأوروبية.

ومـع ذلـك، إن التحـديات الـتي تواجـه هـايتي اليـوم تتطلـب تعبئـة المجتمـع الـدولي وجميـع القـادة في هـايتي. ولقـد شـهدنا في بـور - أو - بـرنس كيـف أن المـستوى الحـالي للتوترات - التي تفاقمت منذ عـودة بعثة المجلس بعـد استقالة رئيس الوزراء غاري كونيل - بلغ حـدّاً يعـوق العمـل المنتظم للمؤسسات، ويتسبب بخطر وقـوع الاضـطرابات في صـفوف السكان. وهذا الوضع مؤسـف جـداً لأنـه، مـن جانـب آخـر، أُحرز بعض التقدم على مستوى المؤسسات. فالـشرطة باتـت مرئيـة ومحترمـة علـى نحـو متزايـد. وجـرى في نهايـة المطـاف تسمية رئيس ونائب رئيس المجلس الأعلى للسلطة القـضائية. وثمة دلالة مشجعة على مكافحة الإفـلات مـن العقـاب تتمثـل في تقديم المسؤولين عن ارتكاب المجزرة الـتي وقعـت في سـجن كاي خلال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى العدالة.

وأخـيراً، كمـا يـشير تقريـر الأمـين العـام، إن الوضـع الأمني مستقر نسبيا، على الرغم من أنـه لا يـزال هـشا. وبغيـة أن يواصـل المجتمـع الـدولي بـذل الجهـود مـن أجـل تحقيـق الاسـتقرار وإعـادة الإعمـار، فهـو بحاجـة إلى الاسـتقرار السياسي. إنه بحاجة إلى حكومة تعمل. وهـو بحاجة أيضا إلى قيـام تنـسيق بـين المـانحين، لأن هـذا التنـسيق لم تعـد اللجنـة المؤقتـة لإنعـاش هـايتي تقـوم بـه منـذ تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠١١. والاسـتثمار الأجـنبي الـذي يطلبـه الـرئيس مـارتيللي يقتضي أيضا الاستقرار السياسي.

لذلك، نذكّر سلطات هايتي بمسؤولياتها تجـاه الـشعب الذي انتخبها. إننا نتوقع منها تحديد موعد الانتخابـات المحلية والتـشريعية الانتقاليـة، واعتمـاد الميزانيـة، وإصـدار التعـديلات الدسـتورية بـسرعة مـع ضـمانات للـرئيس، وإنـشاء المجلـس الانتخـابي الـدائم، وتعـيين رئـيس الـوزراء، واحتـرام الهدنـة بـين الـسلطة التنفيذيـة والـسلطة التـشريعية. ونناشـد أيـضا الـرئيس مـارتيللي اتخـاذ جميـع الخطـوات اللازمـة لوضـع حـد لمجموعـات المـسلحين الـذين يـدّعون بـأنهم مـن القـوات المسلحة السابقة في هايتي.

إن بعثـة الأمـم المتحـدة لتحقيـق الاسـتقرار في هـايتي موجودة في هايتي منذ ثماني سنوات. فهي مـسؤولة عـن الحفـاظ علـى النظـام والاسـتقرار وتـوفير الـدعم للـشرطة الهايتيـة. لقـد عملت تدريجيا على تعزيز قـدرات الـشرطة الوطنيـة الهايتيـة الـتي يبلغ قوامها اليوم ٠٠٠ ١٠ رجل. وهي تتضمن عدة مـسؤولين مـدنيين وعـسكريين رفيعـي المـستوى وفّرتهم البلـدان المـساهمة بقوات. ونحن نقدم لها موارد كبيرة كل سنة للقيام بمهمتها.

في الوقـت نفـسه، مـن المعـروف جيـدا، مـع ذلـك، أن هدف عملية حفظ الـسلام لـيس البقـاء في هـايتي إلى أجـل غير مسمى بغية الحفاظ على النظام، أو القيام بإعـادة الإعمـار وتحقيـق التنميـة. لـذلك، مـن الأهميـة بمكـان أن تكـون لـدينا فكرة واضحة عما نريد أن نحققه وبحلول أي تاريخ.

ولقد شهدت البعثات التي كانـت لهـا ولايـات مختلفـة في هايتي خلال سنوات وجودها هناك، الـسلوك الـذي يتعـذر

تبريره لبعض العناصر التي تم نشرها في هايتي، ومأساة انتشار وباء الكوليرا، الأمر الذي شوّه صورتنا في نظر شعب هايتي. نحن نأسف لذلك ولكننا لا نتجاهله بالتأكيد؛ تماما مثلما لا نستطيع أن نتجاهل إرادة بعض الهايتيين إزاء رحيل بعثة الأمم المتحدة يوما ما.

وبعد مأساة الزلزال، قررنا على وجه السرعة زيادة الوحدات التابعة لبعثة الأمم المتحدة. وما يجب أن نفعله اليوم هو متابعة تنفيذ الحركة المزدوجة المتمثلة في إنهاء البعثة وتنفيذ عملية التكيف الواردة في القرار ٢٠١٢ (٢٠١١)، مع مراعاة، بطبيعة الحال، الظروف على أرض الواقع.

ويجب أن نعيد تركيز جهود بعثة الأمم المتحدة على تدريب الشرطة وتحسين تنفيذ سيادة القانون. وبغية القيام بذلك، نحن بحاجة إلى تحسين التوازن داخل البعثة بين الجنود والشرطة والمدنيين. وعلى الرغم من أن اندلاع أعمال العنف ما زال ممكنا، فإن الميل الأساسي يتجه صوب تحسين الوضع الأمني الذي سيمكّن من إجراء خفض كبير في القوام الإجمالي لأفراد البعثة.

إن الوضع الراهن والخفض التدريجي كلاهما محفوف بعدم الاستقرار والتوتر. وبما أنه يجري التطلع إلى وجود للأمم المتحدة في هايتي على المدى الطويل، ونحن نريد أن تكون بعثة الأمم المتحدة آخر عملية لحفظ السلام في هايتي، فإننا نريد أن يكون توجه البعثة بشكل تدريجي ومسؤول نحو الانسحاب في ظل ظروف جيدة.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أولاً أن أرحب بالسيد ماريانو فرنانديث، الممثل الخاص للأمين العام المعني بهايتي، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية وعلى عرضه تقرير الأمين العام (S/2012/128) على المجلس اليوم. كما أود أن أشكره على الترحيب والتوجيه اللذين وفرهما لأعضاء المجلس خلال زيارتنا الأخيرة إلى هايتي. وفي هذا الصدد، أرحب أيضا بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها السفيرة سوزان رايس في ٢٨ شباط/فبراير (S/PV.6724) والتي تضمنت آراء وتحليل جميع أعضاء المجلس.

لقد كان الغرض من زيارة المجلس إعادة تأكيد التزامه بمساعدة ودعم الشعب الهايتي في بناء السلام، وتحقيق الاستقرار، والحكم الديمقراطي وسيادة القانون، فضلا عن تعزيز الانتعاش والتنمية المستدامة.

نظرا لتقرير الأمين العام، والاجتماعات والزيارات التي تمت خلال المهمة التي اضطلع بها المجلس، أود أن أدلي بعدة ملاحظات. أولاً، استطعنا أن نشهد مباشرة العلاقات السياسية الضعيفة بين السلطة التنفيذية والبرلمان، والتحديات والتوقعات، فضلا عن الانقسامات المتزايدة التي أدت، كما نعلم، إلى استقالة رئيس الوزراء بعد بضعة أيام من زيارتنا.

وعلمنا بعد ذلك ان الرئيس مارتيللي اقترح على البرلمان أن يصبح وزير خارجيته، السيد لوران لاموثي، رئيس الوزراء الجديد. ونحن على ثقة من أن المشكلة سيجري حلها تمشيا مع مناخ سياسي يمكّن جميع الفئات السياسية من أن تتآزر لما فيه خير الأمة من أجل التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها. وفي ذلك الصدد، يجب الترحيب بكل المساعدة الممكنة وتوفيرها للذين يسعون إلى تحقيق الوحدة الوطنية، إذا طلب منا تقديم هذه المساعدة. وينبغي أيضا للأمين العام والممثل الخاص فرنانديث أن يواصلا تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

ثانيا، لا بد من التنويه بأن البلد، تحت قيادة الرئيس، بدأ يتصدى للتحديات الرئيسية المتمثلة في التعليم، وخلق فرص العمل، وحماية البيئة. ولكن يبقى الكثير مما ينبغي عمله. وأشعر بقلق بالغ إزاء ما قاله مدير برنامج الأغذية العالمي بشأن خطر إنهاء برنامج الوجبات المدرسية في هايتي خلال حزيران/يونيه نظراً لعدم توفر التمويل. فمن العار أن يحدث

ذلك، لأن هناك مليون طفل يستفيدون من تلك الوجبات اليومية – وهي حقيقة تمكّنهم بشكل غير مباشر من البقاء في المدارس. وبإمكانهم أن يتوقعوا الاعتماد على الدعم الدولي لمواصلة هذا البرنامج. ونظرا لهذا الوضع، فإن البرنامج يتطلب توفير الأغذية والمساعدات المالية، فضلا عن الدعم في اجتماعات المنظمات الرامية إلى الحفاظ على البرنامج.

والجانب الثالث الذي أود أن أتناوله هو العلاقة بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وشعب هايتي، الأمر الذي أشار إليه السيد فرنانديث بالتفصيل. ففي حين أن جهود البعثة هي موضع تنويه – مثلما شهدنا بأنفسنا فيما يتعلق بعمل المهندسين العسكريين في إعادة الإعمار وإصلاح الأضرار، فضلا عن الأمن – هناك قلق تجاه التقارير التي تفيد بوقوع أعمال العنف والاعتداءات الجنسية من جانب بعض أعضاء البعثة، والمسؤولية المزعومة عن إدخال وباء الكوليرا.

وفي هذا الصدد، يجب أن نكرر التزام الأمم المتحدة بكفالة تحقيق مبدأ عدم التسامح على الإطلاق إزاء الاعتداءات الجنسية من جانب أفراد عملياتها لحفظ السلام، والتزامها بالتحقيق في هذا السلوك ومعاقبة أصحابه، فضلا عن الموقف الإيجابي للحكومات تجاه التحقيق في هذه الحالات. وينبغي ألا يستمر وقوع حالات من هذا القبيل في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أو في أي بعثة أخرى للأمم المتحدة. ويجب أن يتعامل مجلس الأمن مع هذه المسألة بمنتهى الحزم. ونحن نؤيد تماماً ملاحظات الممثل الخاص للأمين العام بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بنا، وفي ضوء الحاجة إلى إعادة تشكيل جيش هايتي باعتباره عنصراً أساسياً في انسحاب البعثة في نهاية المطاف، الذي لا بد أن يتم يوماً، فإننا ندرك أن ما تبقى مسألة سيادية تخص كل بلد، إلا أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أهمية ضمان أن تشمل العملية الإصلاحات الضرورية وتعزيز الشرطة الهايتية وتوطيدها كقوة قادرة على العمل وعلى توفير الاستقرار والأمن. وفي حين أن الأمن خلال الفترة التي يغطيها تقرير الأمين العام كان مستقراً وهشاً نسبياً – وبرغم أن الأرقام التي قدمت لنا اليوم تفيد إحراز تقدم لا بأس به – فلا يزال العمل الذي تضطلع به البعثة في هذا السياق حيوياً. وأي تخفيض في الأعداد يجب ألا يغفل تلك الرؤية الهامة في المستقبل.

وهناك جانبان هامان آخران أود أن أشدد عليهما ويتعلق كلاهما بالنظام القضائي والمسائل ذات الصلة بالسجون. فنحن نرى أن غياب المؤسسية في جميع المجالات تقريباً يضع صعوبات في طريق الوصول إلى العدالة السريعة، الأمر الذي يثير بدوره خلافات وصراعات بين مجموعات السكان. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن محكمة النقض التي ينبغي أن تكون بمثابة الضامن للملاذ الأخير في الإجراءات القضائية. ونحتاج إلى تعزيز الجهود الدولية لتهيئة وجود أقوى وأشمل للنظام القضائي، بما في ذلك توفير سجون أكثر إنسانية، فالسجون التي رأيناها مكتظة بنزلاء يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر.

ومع حل المجلس الانتخابي المؤقت في كانون الأول/ديسمبر الماضي، لم يعد ممكناً إجراء الانتخابات المقرر إجراؤها أصلاً في أيار/مايو المقبل. ولذلك، نحث الحكومة على أن تبادر بإنشاء سلطة انتخابية تضمن إعلان جدول زمني مناسب للانتخابات بما يسمح للسكان بالتعبير عن آرائهم من خلال عملية ديمقراطية.

أخيراً وليس آخراً، وبالرغم من الجهود الهائلة لشعب هايتي والمجتمع الدولي، فإننا نشعر بالقلق لأن أثر الزلزال ما زال يشاهد بوضوح في الشوارع والمباني، بما يكشف عن فداحة الأضرار. ويتضح ذلك أيضا في مخيمات اللاجئين، حيث لا يزال أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في ٧٠٠ موقع منفصل،

ويوجد معظمهم على مشارف بورت – أو – برانس. وينبغي الإبقاء على الدعم الدولي، بما في ذلك فريق المهندسين التابع للبعثة، لتمكين الهايتيين من التغلب على ظروفهم المعيشية المحفوفة بالمخاطر وتوفير بدائل جديدة للمعيشة.

وأخيراً، أود أن أشدد على أهمية وضرورة إرساء إطار مؤسسي وتحقيق سيادة القانون، فهما شرطان أساسيان للمضي قدماً على الطريق صوب الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وكفالة الأمن لشعب هايتي.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، سيدي، أود أن أتوجه بالشكر للسيد ماريانو فرنانديث، الممثل الخاص للأمين العام، على بيانه، وأهنئ كامل فريق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على الجهود التي يبذلونها على أرض الواقع. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى سلطات هايتي، من خلال ممثلها الدائم الموجود هنا اليوم، على تنظيم زيارة المجلس واستضافتها.

بعد أكثر قليلاً من عامين على الكارثة التي حلت بهايتي، فإن الجهود المشتركة للحكومة والمانحين والأمم المتحدة والسكان قد أتاحت تحسين الحالة في البلد عموماً. وبالفعل، كما رأينا، فإن هايتي تمضي قدماً على الطريق الطويل للتعافي. وقد رأينا عن قرب فداحة الأضرار ونطاق التحديات الماثلة. ولكن لا أحد يمكن أن ينازع في التقدم الذي أحرزته سلطات هايتي في تمكين بلدها من التعافي في أعقاب الزلزال، أو في أهمية المبادرات المتخذة لتحسين الحالة الأمنية وتنشيط الاقتصاد وإنعاش النسيج الاجتماعي لهايتي.

ونأمل أن يساعد إنشاء حكومة جديدة على ضمان مزيد من الوحدة في العمل الحكومي وأن يؤدي إلى توافق وطني بشأن الإصلاحات الأساسية التي طال انتظارها. ويثني المغرب على جهود سلطات هايتي للنهوض بالإصلاحات الجارية، ومنها تلك المتعلقة بالمجلس الانتخابي الدائم والمحكمة العليا والتوقيع على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتستحق تلك الإصلاحات التنفيذ بالكامل، على أن تكملها تدابير لتعزيز سيادة القانون بكل أبعادها.

ونشيد على وجه الخصوص بتحسن الحالة الأمنية والإسهام القيم للبعثة في الحفاظ على بيئة مستقرة. وقد لمسنا مقدرة شعب هايتي واعتزازه بتمكنه من تولي المسؤولية عن أمنه الوطني بوسائله الذاتية.

وفيما يتعلق بعملية الإنعاش والتنمية، ما زالت هناك تحديات هائلة على الرغم من جهود إعادة البناء التي تبذلها الحكومة وبعثة الأمم المتحدة، ورغم ما تحقق من تقدم مشهود في تنظيف وإعادة بناء المدارس والمساكن. أما مشكلة العمالة، وخاصة للشباب، فهي لا تخفى على أي زائر. فالشباب يستحق أن يكون على رأس أولويات الحكومة ودعم المجتمع الدولي. وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي أمر أساسي في هذا الصدد، بغية اجتذاب المستثمرين من الخارج وطمأنتهم وتشجيعهم.

وفي أعقاب زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مباشرة، كانت استجابة المجتمع الدولي تضامناً تلقائياً جماعياً ومساعدات سخية. وكان لذلك أحسن الأثر في تخفيف معاناة شعب هايتي. ومنذ البداية، قامت الأمم المتحدة من خلال بعثتها بدور مبكر وحاسم. وما من شيء، وأكرر ما من شيء يمكن أن ينال من التضحيات التي بذلتها البعثة أو ما تحلى به الآلاف من الرجال والنساء الذين ينضوون تحت لوائها من تفان ونزاهة.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر السيد ماريانو فرنانديث، الممثل الخاص للأمين العام، على تقريره المفيد للغاية (S/2010/128)، الذي يذكرنا بالتقدم المحرز، كما يذكرنا بالدرجة الأولى بالمهمة الجسيمة التي ما زال يتعين إنجازها.

وأرحب بحضور زميلنا من هايتي، السفير جان كازو، في هذه القاعة. وشأني شأن الزملاء الآخرين، أشكره على كل الدعم الذي قدمته حكومة بلده خلال زيارتنا لهايتي مؤخراً. وبالطبع، فإننا نتشاطر الاعتبارات التي سيعرض لها في وقت لاحق من هذه الجلسة باسم الاتحاد الأوروبي.

ومناقشة اليوم، بالطبع، لا تتعلق بأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي فحسب، بل تتعلق أيضا بالحالة في هايتي وما تنطوي عليه من تحديات: الأمن وإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل المؤسسات وتعزيز سيادة القانون، إلى جانب حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وكل ذلك في سياق يتأثر بعقبات كبيرة، كما سمعنا للتو وكما رأينا بأنفسنا مؤخراً.

وفي الواقع، تواجه سلطات هايتي وشعبها التحدي الجسيم المتمثل في بناء ديمقراطية فعالة في سياق حالة أمنية هشة، وانتشار نقص البضائع الأساسية والمعاناة العامة والمشاكل فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وللأسف، فإن هذه الحالة ليست بغير سوابق. ولمواجهتها والتغلب على التحديات، فإن المطلب الأول هو تحقيق الاستقرار السياسي وتحديد الأهداف بوضوح، والعزيمة والتعاون الفعال بين المؤسسات التي أضفت عليها الانتخابات الديمقراطية صفة الشرعية. واستقالة رئيس الوزراء كونيل بعد أربعة أشهر فحسب من تعيينه هو بالطبع مبعث قلق متزايد، لأن ذلك يؤثر على عمل المؤسسات الوطنية وعلى إنجاز مهام ملحة بالغة الأهمية.

ولوفد بلدي كامل الثقة في ما يتحلى به المسؤولون الهايتيون من روح المسؤولية، وفي التزامهم بالديمقراطية قيما وممارسة. ونحن نحثهم على التصرف وفقا لذلك المنوال.

لقد شكل الأمن لفترة طويلة مسألة مركزية في هايتي. وعلى الرغم من عملية التعزيز الجارية التي تخضع لها الشرطة الوطنية الهايتية، فليس بمقدورها بعد كفالة القانون والنظام في البلد. ولذلك لا تزال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تضطلع بدور هام في هذا المجال، حتى في سياق السحب التدريجي لأفرادها. بيد أن سحب أفرادها إلى مستوى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ يجب أن يتم بدون الحد من قدرات شرطة البعثة والشرطة الوطنية الهايتية.

من البديهي أن المسؤولية عن كفالة استتباب الأمن في هايتي وإحلال السلام فيها ينبغي أن تقع، في المقام الأول والأخير، على كاهل الشعب الهايتي والسلطات الهايتية. والمجتمع الدولي لا يريد أن يحل محل السلطات الوطنية، ولا يمكنه أن يتخذ إجراء سوى في إطار دعم جهود تحقيق الاستقرار والتنمية التي تنفذها هايتي ذاتها.

وخلال الزيارة التي قام بها مجلس الأمن مؤخرا إلى هايتي، أثيرت مسألة تدريب جيش وطني هاتيي. ونحن ندرك أن هذه القضية نوقشت خلال الحملة الانتخابية ودرست على المستوى الوطني. وبطبيعة الحال، فإننا لا نشكك في حق دولة هايتي المستقلة ذات السيادة في أن يكون لها جيش. ويتعلق الأمر في الواقع بتحديد ما إذا كان الوقت مناسبا لتخصيص وإنفاق موارد مادية وبشرية كبيرة على مشروع لا يزال إسهامه الفعال في حل المشاكل الخطيرة والملحة التي تواجهها هايتي غير واضح. ولذلك نحث حكومة هايتي على اتخاذ إجراء لكفالة مناقشة تلك المسألة بصورة عامة وشفافة، وبما يفضي إلى نتائج تستند إلى الواقع.

لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان. والمشكلة التي تؤرقنا هي تهميش الفئات الضعيفة على نحو خاص، والعدد الكبير للأشخاص المشردين داخليا والعنف الجنساني. ونهنئ البعثة على ما تقوم به من عمل مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الدولية للهجرة لمواءمة القانون المتعلق بالاتجار بالبشر مع بروتوكول منع وقمع

ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي صادقت عليه هايتي في عام ٢٠٠٩.

ويعبر تقرير الأمين العام أيضا عن الشواغل المتعلقة بالإفلات من العقاب. والجهود التي تبذلها السلطات الهايتية والبعثة تستحق الثناء، غير أننا نعتقد أن مزيدا من الجهود، لا سيما فيما يتعلق بالحالات التي سلط التقرير عليها الضوء بصورة محددة، ستظل ضرورية في المجال الحيوي المتمثل في إعادة توطيد سيادة القانون.

وفي الختام، فإن البعثة تتكيف مع الظروف الإنسانية والمادية الجديدة بغية إنجاز ولايتها في بيئة صعبة ومعادية أحيانا. فهي تتعرض أحيانا للتشهير على أساس لا يمكن تحديده بصورة موضوعية. وهذا الأمر يزيد من الضغوط المفروضة على مسؤولي البعثة والشركاء الدوليين والسلطات الهايتية. ومن المهم أن نتمكن من مواصلة تضامننا مع الشعب الهايتي والبعثة، التي تلتزم التزاما واضحا بأداء مهمتها. ومن جانبنا، فهذا الدعم الثابت ينبغي ألا يشكك فيه. كما أود أن أؤكد لسفير هايتي دعم البرتغال المتواصل لاستقرار بلده وإعادة بنائه وتنميته.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/128) ونرحب بممثله الخاص، السيد ماريانو فيرنانديث، بين ظهرانينا في نيويورك. ونشيد به على مساعيه.

لقد تابعنا لسنوات عديدة تطور الحالة في هايتي وكنا من بين أصحاب المصلحة الرسميين، بالنظر إلى مشاركتنا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي باعتبارنا من البلدان المساهمة بقوات. غير أن هذه هي المرة الأولى التي ندلي فيها ببيان بشأن هذه المسألة، بصفتنا عضوا في مجلس الأمن.

تواجه هايتي، بطبيعة الحال، العديد من التحديات، زادها تفاقما مخلفات الزلزال الفظيع الذي وقع في عام ٢٠١٠. وتتطلب مواجهة تلك التحديات نهجا شاملا، غير أنني اليوم أود أن أركز على ثلاثة مجالات تثير القلق بصورة خاصة.

يتعلق المجال الأول بالاستقرار السياسي. لقد بدأ عام ٢٠١٢ على نحو واعد. ففي ٩ كانون الثاني/يناير، شجعنا تعهد الرئيس مارتيلي أمام البرلمان، بينما كان يعلن عن أولوياته لهذا العام، بالسعي إلى تحقيق التنسيق الوثيق مع جميع فروع الحكومة. ومما اكتسى أهمية خاصة اتفاق مع السلطة التشريعية يتعلق، من جملة أمور، بتعيين رئيس الوزراء.

ولسوء الطالع، تضاءل ما كنا نشعر به من تفاؤل خلال بضعة أشهر بفعل استقالة رئيس الوزراء وتزايد حدة التوترات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وهكذا، فإننا نجتمع اليوم بينما لا تزال الأحداث تتكشف في سياق يتسم بقدر متزايد من انعدام اليقين، على النحو الوارد في الفقرة ٥٥ من تقرير الأمين العام. وقد أشار السيد فيرنانديث إلى جوانب مشجعة بصورة أكبر إلى حد ما.

من البديهي أن انعدام حكومة مشكلة على النحو الواجب يؤثر سلبيا على اتخاذ القرارات بشأن المسائل الجوهرية. وفي الوقت ذاته، أثبتت تجربة العقود الأخيرة في هايتي أن إجراء الانتخابات وإرساء الحوكمة الديمقراطية، وفقا للدستور، هما السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار على الأجل الطويل. والانتخابات البلدية وتجديد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ قد تأخر الآن موعدهما، على الرغم من أننا نلاحظ التعليقات التي أدلى بها الرئيس مؤخرا بأن هذه الانتخابات توليها إدارته أولوية قصوى. ونثق في أنها ستجرى في أقرب وقت ممكن، لا سيما وأن تقرير الأمين العام يذكرنا بأن فترة ولاية أعضاء مجلس الشيوخ المنتهية ولايتهم ستنتهي في أيار/مايو.

وأود أن أستطرد لبرهة لأعلق على حالة المجلس الانتخابي المؤقت. فطبيعته المؤقتة ينبغي ألا تحول دون الإبقاء على درايته وقدراته التقنية فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة. وفي ذلك الصدد، سيكون من المفيد أن ننظر في إمكانية إنشاء مكتب دائم للدعم من أجل هذا الغرض. ومن جهة أخرى، إذا كانت فكرة إنشاء مجلس انتخابي دائم تتطور، من الأهمية بمكان أن نكفل استقلاليته. وفي الوقت ذاته، ندعو الحكومة إلى الشروع في المشاركة مع البعثة بغية اتخاذ ما يلزم من تدابير لوجستية وتشغيلية ملموسة للتحضير لتلك الانتخابات.

أما المجال الثاني الذي يثير قلقنا فيتعلق بالجهود المبذولة في مجال الإنعاش والتعمير. وأؤكد على أهمية تجديد ولاية اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي التي انتهت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونعتقد أن لتلك الآلية قيمة مضافة فريدة، ليس فحسب لمجتمع المانحين، بل أيضا لهايتي على نحو خاص. والحكومة طرف فاعل رئيسي في المحاولات لإعادة بناء بلد ما. واللجنة تيسر اعتبار رأي هايتي أساس اقتراحاتها. كما نعتقد أن القطاع العام يجب أن يعزز وأن المساعدة الدولية ينبغي أن تأخذ ذلك الأمر في الحسبان بصورة متأنية. وتوفر اللجنة حلا عمليا وشفافا وجامعا لسد الثغرة القائمة بين احتياجات الشعب الهايتي التي لم تتم تلبيتها. على الرغم من أن المقصود في الوقت الراهن أن تكون لجنة مؤقتة، ينبغي النظر في إنشائها كمؤسسة على المدى الطويل حتى يكون للبلد نقطة اتصال وطنية يمكن من خلالها توجيه المساعدة الدولية.

هذا يقودني إلى مسألة المخيمات المتبقين من المشردين داخليا. ونحن نقدر ما ورد في التقرير عن تخفيض العدد الإجمالي للأشخاص في المخيمات بنسبة ١٩ في المائة. نحن نؤيد أيضا تعزيز الجهود لحماية الفئات الضعيفة المعرضة لوباء الكوليرا، وانعدام الأمن الغذائي والعنف القائم على الجنس، من بين غيرها من التهديدات. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه يجب بذل المزيد من الجهود لاعتماد خطة شاملة لإغلاق المخيم وإيجاد أماكن سكن ومواقع بديلة طويلة الأجل. ونحن نلاحظ أن المشردون في أفريقيا يقضون في المتوسط ما يزيد على عقد من الزمان في مستوطنات مؤقتة. وما لم يبق هذا يمثل أولوية، فإننا نخاطر بتكرار هذه الحالة المؤلمة في هايتي.

أما مبعث القلق الثالث فهو الأمن، وهو الموضوع الذي كانت ملاحظاتي السابقة مرتبطة به أيضا. ومن المعترف على نطاق واسع الآن أن ضُعف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكم قد يقوض المكاسب الأمنية التي تحققت، وبالتالي، هناك حاجة إلى اتباع نهج متوازن للاعتبارات الأمنية وغير الأمنية. التقرير المعروض علينا يذكرنا بالدور الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وخصوصا على الصعيد الأمني. من المفهوم أن قوات حفظ السلام لا يمكن أن تبقى في هايتي إلى الأبد، ولكن من المهم أيضا عدم التخلي عن هايتي قبل الأوان.

نتطلع في الأشهر التالية لتلقي معلومات مفصلة عن الطلب المقدم إلى الأمين العام في الفقرة ٢٤ من القرار ٢٠١٢ (٢٠١١) بشأن إجراء تقييم شامل لتهديدات الأمن في هايتي، بما في ذلك الخيارات، حسب الاقتضاء، لإعادة تكوين بعثة الأمم المتحدة.

ختاما، نحن نحيط علما بالفقرة ٥٦ من التقرير، والخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة لاحتواء ظهور ميليشيات ترتدي الزي العسكري ويتم تنظيمها من دون الحصول على موافقة رسمية. وتستند هذه الملاحظات أيضا إلى زيارتنا التي قمنا بها مؤخرا إلى هايتي في شباط/فبراير.

المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لها مصلحة واضحة في نجاح هايتي. ونلتزم تماما بمواصلة دعم عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأذكر أنه في حين أن المجتمع الدولي مستعد

للقيام بدور مساند، فإن المسؤولية الأساسية تقع أولا وقبل كل شيء على الهايتيين أنفسهم.

السيد ماشابان (جنوب أفريقيا): نود أن نشكر السيد ماريانو فرنانديث، الممثل الخاص للأمين العام، على بيانه الشامل. في البداية، نود أن نعرب عن دعمنا المستمر للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هايتي وعن إعادة تأكيدنا لذلك.

شهدت هايتي تغييرا كبيرا منذ تعافيها من الزلزال المدمر الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وخروجها من الصراع. وتعين على البلد القيام بالمهمة الشاقة لإعادة الإعمار، وفي الوقت نفسه تعين عليها أن تتصدى للتحديات التي تواجه الحكم والديمقراطية. على الرغم من هذه التحديات التي تبدو صعبة للغاية، حققت هايتي تقدما كبيرا.

في نهاية العام الماضي، شهدنا تقدما على الجبهة السياسية بعد الحل التوفيقي التي تم التوصل إليه بين الرئيس وأعضاء المجلس التشريعي في هايتي الذي أفضى إلى تنصيب حكومة جديدة وتعيين رئيس للوزراء. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من أن العلاقة المتوترة بين الرئاسة والبرلمان قد شلت التقدم نحو وضع جدول أعمال تشريعي على أساس توافقي واعتماد الميزانية الوطنية، فضلا عن إحراز التقدم فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة.

لا ينبغي لاستقالة رئيس الوزراء كونيل أن تعرقل أي تقدم سياسي تحقق حتى الآن. نأمل أن يتمكن الهايتيون من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع هذه المسائل العالقة. فالحكم المستقر أمر ضروري إذا أريد للشعب الهايتي أن يقود الجهود الرامية إلى إعادة بناء بلدهم. نحن نشجع التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة. إن الحل السريع لهذه الأزمة سيتيح المجال للهايتيين والمجتمع الدولي التركيز على التحديات الرئيسية للتنمية وإعادة إعمار هايتي.

وقد أقر المجلس سابقا الطابع المتداخل للتحديات التي تواجه هايتي. نؤكد من جديد أن الأمن وبناء المؤسسات - كما هو الحال في مجال سيادة القانون - وتعزيز الهياكل الحكومية الوطنية والديمقراطية والتنمية عناصر متعاضدة.

يكتسي تعزيز وبناء القدرات للشرطة الوطنية الهايتية أهمية بالغة لضمان الاستقرار في هايتي، وإلى إرساء أساس متين لانسحاب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في المستقبل. يجب على حكومة هايتي، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة، تحديد الفجوات في القدرات الهامة داخل جهاز الشرطة، ووضع استراتيجيات لجسرها في أقرب وقت ممكن. الأهم من ذلك، يشكل تعزيز سيادة القانون على جميع المستويات أمرا حاسما لضمان الاستقرار وتسهيل تحقيق التنمية في هايتي. في هذا الصدد، نرحب أيضا بقيام الرئيس مارتيلي بتعيين رئيس ونائب لرئيس للمحكمة العليا، ما يعمل على زيادة تعزيز مؤسسات سيادة القانون في البلد.

نلاحظ من تقرير الأمين العام (S/2012/128) أن الحالة الأمنية العامة مستقرة. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد زيادة في تعبئة عدة مئات من الأعضاء السابقين المسلحين في القوات المسلحة الهايتية. ونحن نتشاطر الرأي الذي عبر عنه الأمين العام بأن هذه التعبئة تشكل تهديدا لاستقرار البلد، وينبغي للحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه المسألة.

تشيد جنوب أفريقيا بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة، فضلا عن الشرطة الوطنية الهايتية، لمساهمتهم في تحسين الحالة الأمنية عموما العام في هايتي. ولئن كنا نرحب بهذا التطور الإيجابي، فإننا نعي هشاشة استقرار الحالة بسبب الاضطرابات المدنية المتعلقة بالمظالم الاجتماعية - الاقتصادية أساسا.

نحن نرى أن التصدي لهذه التحديات الاجتماعية – الاقتصادية ينبغي أن يُعطى أولوية، لأنها تسهم أيضا في تحقيق الأمن والاستقرار. نظرا للصلات القوية بين السلام والاستقرار والتنمية، نرحب بإعلان الرئيس مارتيلي عن أولويات حكومته التي تشمل الأمن وإعادة توطين النازحين وخلق فرص العمل وحماية البيئة والرعاية الصحية والتعليم والمدارس، من بين أمور أخرى.

تبين حالة هايتي بوضوح الصلة بين الأمن والتنمية. ونلاحظ الإسهام الإيجابي من المكونات الهندسية التابعة للبعثة والمشاريع السريعة الأثر في تحسين حياة من هم في أشد الحاجة إلى المساعدة. تساعد هذه الجوانب من عمل بعثة الأمم المتحدة على تهيئة الظروف المواتية لعملية إعمار وانتعاش طويلي الأجل، وتدعم مفهوم حفظة السلام بوصفهم بناة سلام في وقت مبكر.

يرحب وفدي بالعمل الذي تقوم به وحدة السلوك والانضباط لمعالجة مزاعم سوء السلوك الجنسي من جانب أفراد البعثة عن طريق تعزيز تدابير الوقاية والإسراع بإدارة القضايا واتخاذ الإجراءات التصحيحية، تمشيا مع سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح مطلقا إزاء سوء السلوك من جانب موظفيها.

نحن ندرك أن هايتي لا تزال تواجه تحديات إنسانية. وباء الكوليرا وانعدام الأمن الغذائي يتطلب تعزيز المساعدة الدولية في هايتي. لذلك يتعين على المجتمع الدولي مواصلة دعم هايتي في انتعاشها من التحديات الإنسانية التي تواجهها، الذي بدونه لن تتمنك البلد من تحقيق الاستقرار والتنمية.

وتلتزم جنوب أفريقيا بمساعدة شعب هايتي. بالإضافة إلى المساعدة الثنائية، تواصل جنوب أفريقيا العمل مع شركائها في مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع.

في الختام، خطت هايتي خطوات كبيرة نحو تحقيق السلام والاستقرار. لا تزال التحديات قائمة ومن الضروري أن يعمل شعب هايتي، مع الدعم المستمر له من المجتمع الدولي، مع بعثة الأمم المتحدة لتذليل كل هذه العقبات.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلي به مراقب الاتحاد الأوروبي. أشكر الأمين العام على تقريره والممثل الخاص ماريانو فرنانديث على بيانه الذي أدلى به اليوم.

في البداية، اسمحوا لي أن أؤكد استعدادنا المتواصل لمساعدة ودعم حكومة هايتي في جهودها الرامية إلى بناء حياة أفضل لشعبها. فمنذ وقوع الزلزال، قدّمت ألمانيا على المستوى الثنائي ومن خلال الاتحاد الأوروبي، مبلغ ١٤٦ مليون يورو لإعادة الإعمار، ومبلغ ٤١ مليون يورو للمساعدات الإنسانية، بمعزل عن مبلغ ٢٣٠ مليون يورو كهبات خاصة. في الوقت نفسه، نود التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار تقع على عاتق حكومة هايتي.

إزاء هذه الخلفية، نلاحظ بقلق المواجهة المستمرة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وما ينجم عن ذلك من جمود وتقاعس عن العمل، الأمر الذي يمنع مؤسسات الدولة في هايتي من الوفاء بالوعود المقطوعة لشعبها. فهايتي ومواطنو هايتي لا يستطيعون ببساطة أن ينتظروا أكثر من ذلك كي تكون لديهم حكومة فعالة.

ونحن ننضم إلى الأمين العام في دعوته جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي إلى المشاركة في الحوار السياسي البناء. إن على الزعماء السياسيين في هايتي أن يعملوا معا بروح التراضي. ويجب أن يتولى زمام الأمور بسرعة رئيس جديد للوزراء يكون مقبولا على نطاق واسع. ويجب ألاّ تصبح عملية التعيين مرة أخرى موضوعا للتناحر الحزبي،

ولكن بدلاً من ذلك يجب إنجازها دونما تأخير حرصا على مصالح البلد الفضلى.

وتشجع ألمانيا بشدة الممثل الخاص فرنانديث في جهوده الرامية إلى الدعوة إلى إبرام اتفاق سياسي من أجل تعزيز الاستقرار والتنمية في هايتي. وفي ذلك السياق، لا يسعنا أن نشدد بما فيه الكفاية على أهمية سيادة القانون والحكم الرشيد. فانعدام اليقين السياسي والقانوني عقبة رئيسية أمام التنمية، بما في ذلك زيادة الاستثمار الأجنبي.

وأود التركيز على ثلاثة جوانب، وهي الشرطة الوطنية الهايتية، والانتخابات، وحقوق الإنسان. أولاً، نلاحظ تقييم الأمين العام بأن

”أداء الشرطة الوطنية الهايتية يتحسن تدريجيا، [ولكنها] ... لم تصل بعد إلى الوضع الذي يؤهلها بتحمل المسؤولية كاملة عن توفير الأمن الداخلي“. (S/2012/128، الفقرة ١١)

إن ذلك يشير إلى أن الدعم السياسي للحكومة في بناء قدرات الشرطة الوطنية في هايتي أمر رئيسي يجب تعزيزه. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تؤدي دوراً حاسما في الحفاظ على بيئة آمنة وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

ومع التركيز الرئيسي حاليا على تعزيز قدرات الشرطة، ينبغي للمجلس أن ينظر كذلك في تقليص القدرات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة، تمشيا مع التطورات على أرض الواقع. وينبغي ألاّ تضعف الجهود الرامية إلى تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية بوجود خطط لإعادة تكوين القوات المسلحة الهايتية. وفي هذا السياق، نلاحظ مع القلق أن الجماعات المسلحة التي تتألف من أفراد سابقين في القوات المسلحة الهايتية قد عادت إلى الظهور في عدة إدارات، وشوهدت عناصر من الجيش السابق والمجندين الجدد يقومون بتمارين تدريبية في جميع أنحاء البلد. وأظهر الشركاء الدوليون في هايتي بوضوح أنهم ليسوا مستعدين لتمويل أي جيش في البلد. وتتشاطر ألمانيا هذا الرأي بشدة.

ثانيا، فيما يتعلق بالانتخابات، نحث القيادة السياسية على اتخاذ الخطوات اللازمة في الوقت المناسب لتفادي استمرار الفراغ المؤسسي، مثلما تمت مناقشته مع ممثلي مجلس الأمن في بور - أو - برنس بتاريخ ١ آذار/مارس. وبغية بناء الثقة والائتمان، تشجع ألمانيا القيادة الهايتية على دعوة البعثات الخارجية إلى مراقبة العمليات الانتخابية المقبلة. فهايتي لا يسعها الدخول في فترة أخرى من الجمود السياسي - وهي المرحلة التي تكون فيها قدرة الإدارة على العمل والحكم ذات أهمية قصوى.

ثالثا، تنضم ألمانيا إلى الأمين العام في دعوته السلطات الهايتية إلى عدم ادخار جهد في مكافحة الإفلات من العقاب. فإرساء المساءلة وسيادة القانون يظل معيارا مركزيا للنجاح. إن المساءلة وسيادة القانون ليستا ذات أهمية رئيسية في حد ذاتهما فحسب، ولكنهما تساعدان أيضا على تهيئة الظروف لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتعزيز سيادة القانون هو استثمار مفيد. وبناء القدرات، بما في ذلك في النظام القضائي والإصلاحيات، يجب بالتالي أن يظل أولوية. وتشدد ألمانيا كذلك على أهمية مواصلة إنفاذ سياسة الأمم المتحدة إزاء عدم التسامح مطلقا حيال سوء السلوك من جانب موظفيها، وتعرب عن تقديرها للخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن، كما بيّنه الممثل الخاص. وفي الواقع، هذا مهم لقبول جميع قوات حفظ السلام - ليس في هايتي فحسب.

وفي الختام، تظل بعثة الأمم المتحدة شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي وتحقيق السلام والأمن في المنطقة. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن جدول أعمال

البعثة يحتاج إلى تعديل وتبسيط وتركيز تمشيا مع التطورات على أرض الواقع. ولئن كانت ألمانيا منفتحة لإجراء مناقشات بشأن نطاق ولاية البعثة، نحن نرى أن إعادة الإعمار المدني هي أفضل ما تكون في أيدي منظمات الأمم المتحدة المتخصصة والمكرسة لهذه المهمة. ونظراً للطابع المتنوع لولاية البعثة، قد يرغب المجلس أيضا في البحث عن سبل جعل أولويات البعثة أكثر وضوحاً بالنسبة إلى جميع المعنيين.

أخيراً، أود الانضمام إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى جميع البلدان التي ساهمت بقوات في بعثة الأمم المتحدة، وأود تقديم خالص الشكر لموظفي البعثة في هايتي على تفانيهم في العمل.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ماريانو فرنانديث على إحاطته الإعلامية.

بدعم ومساعدة من المجتمع الدولي، نشطت هايتي مؤخرا في إعادة الإعمار بعد الكارثة، ومضت قدما بالعملية السياسية، وعززت أمنها الوطني وبناء المؤسسات، وأظهرت تقدما كبيرا – يستحق منا التقدير. ونلاحظ أيضا أن هايتي لا تزال تواجه تحديات خطيرة في الحفاظ على الاستقرار وتعزيز التنمية – وندعو إلى بذل المزيد من الجهود من جانب هايتي والمجتمع الدولي على السواء. وأود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، إن المصالحة السياسية هي مفتاح الحفاظ على السلام والاستقرار في هايتي. وتشعر الصين بالقلق إزاء الحالة السياسية الراهنة في هايتي. ونأمل أن تغتنم الأطراف الفرصة لتعزيز الوحدة، وتوطيد الثقة المتبادلة، وتسوية النزاعات من خلال المشاورات، وتشكيل حكومة جديدة بأسرع ما يمكن، وتعزيز المكاسب التي تحققت بمشقة.

ثانيا، إن إعادة الإعمار وتحقيق التنمية بعد الكارثة هما المهمة المركزية لهايتي. وفي الوقت الحاضر، يشهد الانتعاش وإعادة الإعمار بطئا في التنفيذ. فالمشاكل من قبيل الفقر، والبطالة، وضعف نظام التعليم، ورداءة البنية التحتية حادة للغاية بحيث تستدعي اهتماما كبيرا. وحكومة هايتي تحتاج إلى أن تتحمل على نحو أفضل المسؤولية الرئيسية عن التنمية، وتحسين الحكم، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص العمل. ونأمل أيضا أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته تجاه توفير المساعدة، وتحسين فعالية المعونة التي يقدمها، وتقديم الدعم البنّاء إلى هايتي لإعادة الإعمار والتنمية.

ثالثا، تؤدي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي دوراً هاما في الحفاظ على السلام والاستقرار في هايتي. وتشكر الصين الممثل الخاص فرنانديث وبعثة الأمم المتحدة على جهودهما وإسهامهما في صون الأمن والاستقرار في هايتي، وتأمل أن تنشط البعثة في تنفيذ ولاية مجلس الأمن وتستكمل الانسحاب، كما هو مقرر، مع الاستمرار في توفير المساعدة للحفاظ على الأمن والاستقرار، والمضي قدما بالعملية السياسية، وتعزيز سيادة القانون وبناء المؤسسات.

السيد جوكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للممثل الخاص للأمين العام فرنانديث على إحاطته الإعلامية عن الحالة في هايتي وعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونحن استمعنا باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية وأحطنا علما بتقرير الأمين العام (S/2012/128)، الذي نشاطره التقييمات التي ذكرها. ولقد أثبتت بعثة مجلس الأمن إلى هايتي أنها مصدر هام للمعلومات.

للأسف، بالرغم من بعض الاستقرار، لا تزال الحالة في هايتي معقدة. ويساورنا القلق من جراء التنافس السياسي، بما في ذلك ما بين الجهازين التنفيذي والتشريعي في نظام الحكم. ونأمل ألا تؤدي استقالة رئيس الوزراء، السيد كوني، إلى المزيد من الانقسام السياسي والاجتماعي. وللأسف، فقد طغت الاضطرابات السياسية على الانتعاش الاقتصادي للبلد.

يجب أن تتخذ الحكومة خطوات عاجلة لتحقيق التوافق الوطني وتوحيد المجتمع. يجب أن تضطلع بدورها القيادي في القيام بالمهام الرئيسية، لا سيما المسائل الاقتصادية والإنسانية. يجب ألا يكون هناك أي إبطاء في اعتماد القرارات الحاسمة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بانتعاش البلد. ينطبق ذلك على تسريع العملية الدستورية، وسن القوانين ذات الصلة، وتنفيذ الإصلاحات.

في ذلك الصدد، أُثيرت تساؤلات حول ما أعلنته السلطة التنفيذية من خطط لإعادة إنشاء القوات المسلحة للبلد. نحن لا نشكك في الحق السيادي لهايتي في أن تتخذ قراراتها المستقلة بشأن إصلاح قطاع الأمن، لكن بما أن التحديات الرئيسية ترتبط بالتعافي الاقتصادي الضروري وبالحاجة إلى مكافحة الجريمة وتعزيز النظام القانوني وسيادة القانون، فإن المهمة الرئيسية في ذلك الصدد ينبغي أن تكون تحسين فعالية الشرطة الوطنية. ونعتقد أن تنفيذ مثل هذه الخطط، إنْ أصبح احتمالاً وارداً، لن يؤدي إلا إلى زيادة التوتر السياسي، وإثارة القلق لدى المجتمع الدولي، الذي يدعم هايتي دعماً حاسماً.

أود أن أنوه بإسهام البعثة الكبير في استقرار البلد، لا سيما مساعداتها من أجل استتباب الأمن، وإنشاء مؤسسات الدولة، وتعزيز قدرات الشرطة الوطنية في مجال تحسين القانون والنظام. ويسرنا أن إعادة تشكيل البعثة، وفقاً للقرار ٢٠١٢ (٢٠١١)، تسير حسب الخطة. يجب أن تختتم البعثة بسلاسة عملية الإصلاح الجارية، وأن تعمل في إطار صيغة جديدة، كماً ونوعاً. نستطيع بعد ذلك أن نقيم فعالية تنفيذ ولايتها بموجب الفصل السابع من الميثاق، مع احتمال أن ننظر في اتخاذ المزيد من التدابير.

فيما يتعلق بالاتهامات الموجهة إلى بعض حفظة السلام بارتكاب جرائم خطيرة، نعتقد أن إثارة مناخ سلبي فيما يتصل بعمل البعثة سوف يكون له مردود عكسي. مثل هذه الحوادث ينبغي التحقيق فيها فورا وبصورة شاملة، مع إشراك البلدان المساهمة بقوات أو أفراد الشرطة. فإنْ تبيّن للأجهزة القضائية الوطنية المعنية أن بعض الجنود مذنبون، فينبغي بالتأكيد أن يواجهوا العقوبة بما يتماشى مع التشريع الجنائي في البلدان التي ينتمون إليها. يجب أن تركز البعثة على تحسين درجة الانضباط وأن تبذل قصارى جهدها لمنع تكرار مثل هذه القضايا. لن تتمكن البعثة من إصلاح الضرر الذي يلحق بسلطتها إلا باتخاذ خطوات فعلية.

إن المساعدة الدولية المقدمة إلى هايتي، التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور قيادي، غير مسبوقة من حيث نطاقها وتضامنها. ونعتقد أن الجهود الرامية إلى تقديم مساعدات شاملة إلى هايتي، بما في ذلك في مجال تعزيز هياكل سلطة الدولة، يجب أن تستمر حتى يتسنى للهايتيين أن يعالجوا جميع المسائل في مجالات الأمن والتعافي الاقتصادي وكفالة التنمية الوطنية المستدامة.

السيد هارديب سنغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى الآخرين في التقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، ماريانو فرنانديث، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن آخر التطورات في هايتي، وعلى عرضه تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2012/128).

بالرغم من فترات انعدام اليقين السياسي وما نتج عنها من عدم استقرار خلال السنة الماضية، فقد حققت هايتي انتعاشاً ملحوظاً منذ أن ضربها الزلزال المدمر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. واليوم، أصبح عدد الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات أقل منه في العام الماضي. وتم حتى الآن إعادة إسكان أكثر من مليون شخص. وبُنيت عدة مئات من المدارس. وتحسنت الخدمات الصحية. وبُني أكثر

من ١٠٠ ألف مأوى مؤقت لاستيعاب ٤٠٠ ألف من الأشخاص المتأثرين. وتغطي المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ ٤ ملايين من الهايتيين في الوقت الحالي، وأُزيلت ٥ ملايين طن متري من الأنقاض. وما كان ليتسنى ذلك بدون الالتزام والدعم القويين من جانب المجتمع الدولي. ونثني على الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها، فضلاً عن اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي.

لقد تحسنت أيضاً الحالة الأمنية، بالرغم من أنها لا تزال هشة وتعاني من عدم كفاية القدرات الشرطية. علاوة على ذلك، شهد البلد انتقال السلطة سلمياً العام الماضي، ما يعكس إيمان الشعب الهايتي بالديمقراطية. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، لاحظ صندوق النقد الدولي أن الحالة الاقتصادية في هايتي تشهد تحسناً، وتوقع نمواً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٢.

بيد أن التقدم في الانتعاش وإعادة البناء قد تباطأ بسبب استمرار انعدام اليقين السياسي عقب انتخابات العام الماضي. إن تأخير تشكيل الحكومة لعدة شهور، وعدم التفاهم بين اثنين من الأجهزة المهمة في نظام الحكم، والخلافات التي كان من الممكن تجنبها، كل ذلك يؤثر، بلا شك، على إجمالي المكاسب المتحققة على صعيد الانتعاش. لقد أثر ذلك على ثقة المانحين، ولم يحصل النداء الذي وجهه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلا على تمويل لم تتجاوز نسبته ٥٥ في المائة في عام ٢٠١١. كما أدى الاحتراب السياسي الداخلي أيضاً إلى إبطاء اعتماد عدد من التدابير التشريعية، ويبدو أن التحضير لانتخابات مجلس الشيوخ والمجالس المحلية متوقف. لقد أدت استقالة رئيس الوزراء، السيد كوني، الشهر الماضي، إلى زيادة التوترات السياسية. ونأمل أن تكتمل قريباً عملية الموافقة البرلمانية على رئيس الوزراء الجديد وتشكيل الحكومة الجديدة.

الضرورة الآنية هي أن يضع الزعماء الهايتيون خلافاقم جانباً وأن يعملوا بصورة جماعية من أجل إدارة فعالة تستطيع أن تنفذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز قدرات مؤسسات سيادة القانون. إن الاستقرار السياسي أساسي للحوكمة الفعالة، التي هي الوحيدة القادرة على حفز التنمية والاستثمار وثقة المجتمع الدولي.

نظراً للحالة السائدة، لا يزال دور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ذا أهمية حاسمة لجهود الإنعاش، ولكفالة الأمن والاستقرار بشكل عام، ولبناء قدرات المؤسسات الوطنية الهايتية، خصوصاً الشرطة الوطنية. من شأن ذلك أيضاً أن يساعد السلطات الوطنية في التعامل مع ما ورد من ظهور جماعات مسلحة جديدة تنتمي إلى الجيش المسرَّح. إننا نثني على الدور القيادي الذي اضطلعت به البعثة، ونثني على حفظة السلام والمهندسين التابعين لها لما قاموا به من عمل ممتاز في أسوأ الظروف. لقد وفرت البعثة الأمن لتوزيع المساعدات الإنسانية لنحو ٤,٣ مليون من الهايتيين، وساعدت في توفير المأوى المؤقت لمليون ونصف المليون شخص. وقامت سريات الهندسة العسكرية بدور كبير في إزالة الأنقاض، وإصلاح الطرقات، ونصب المآوي المؤقتة. وليس من المغالاة في شي التأكيد على دور البعثة المهم في مساعدة السلطات على الاستجابة للأوبئة والأعاصير.

نأمل أن تضطلع المؤسسات الوطنية الهايتية تدريجياً بدور أكبر وأن تتولى في النهاية مسؤوليات البعثة. على أساس تلك الخلفية، ينبغي أن تركز البعثة جهودها على دعم العملية السياسية، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية الهايتية وتوطيدها، بما في ذلك قوات الشرطة الوطنية. ينبغي أن تقوم إعادة التشكيل المقبلة لقوة البعثة على أساس التحسن العام في الحالة الأمنية، فضلاً عن استقرار الحالتين السياسية والاجتماعية – الاقتصادية.

لقد ساهمت الهند في البعثة بثلاث وحدات شرطة مشكلة، يبلغ إجمالي قوامها ٤٥٨ فرداً. وقد حظي أداء الوحدات الهندية بالتقدير على نطاق واسع بفضل إخلاصها المثالي وتكريس نفسها للواجب. كما قدمت الهند مساهمة متواضعة في جهود السلطات الهايتية في التعامل مع الزلزال المدمر سنة ٢٠١٠. فبعد الزلزال مباشرة، قدمت الهند مساهمة مالية قدرها ٥ ملايين دولار للحكومة الهايتية لاستخدامها في التدابير الإغاثية، دليلاً على تضامننا مع الشعب الهايتي. كما تساهم الهند بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار سنوياً منذ ٢٠٠٩ في الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ، الذي لا يزال يضطلع بدور مهم في جهود الإنعاش في هايتي. وقد نفذنا أيضا مشروعا لإدارة النفايات من خلال مبادرة مشتركة بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، ستضطلع الهند قريبا بمشروع لبناء وحدات سكنية منخفضة التكلفة.

ختاما، فإن الدعم المستمر من قبل المجتمع الدولي، مقترنا بحكم مستقر وفعال، لا يزال في غاية الأهمية لتحقيق التنمية والسلام والاستقرار والأمن والتنمية بشكل مستدام في هايتي. ونحن لا نزال ملتزمين بمواصلة دعمنا للجهود التي تبذلها سلطات هايتي لإعادة بناء البلد. ويحدونا الأمل أن تخرج هايتي قريبا من المشاكل الراهنة وأن تسير باتجاه الاستقرار والتنمية.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ماريانو فرنانديث على عرضه لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2012/128). ولا بد من القول إن التقرير يؤيد الملاحظات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن خلال بعثة المجلس إلى هايتي في شباط/فبراير، ويضيف إليها.

بعد الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تساءل العالم بأسره كيف سيمكن للبلد أن يتعافى على الإطلاق. ولحسن الحظ، وبإرادة وتصميم شعب هايتي ودعم المجتمع الدولي، فإن إعادة بناء البلاد تمضي على المسار الصحيح. وتهدف التدابير التي تنفذها الحكومة في العديد من المجالات لتحقيق رفاه شعبها إلى بلوغ هذا الهدف. وهي تشمل، في جملة أمور، التعليم المجاني وإعادة إسكان من فقدوا منازلهم في الكارثة ووضع برنامج وطني لمكافحة الجوع وسوء التغذية. ونلاحظ أيضا اعتماد تدابير أخرى في قطاع العدالة، ولا سيما، مثل تنقيح القانون الجنائي وتعيين قضاة إضافيين في محكمة النقض والإعلان عن إنشاء المجلس الأعلى للقضاء. ومن المحتمل أن تعيد هذه التدابير تأكيد سلطة الدولة وأن تمكن شعب هايتي من الازدهار، وهو أمر يرحب به بلدي.

غير أن الشعور بالرضا لا يبدد قلقنا بخصوص المشاكل السياسية والأمنية والإنسانية التي لا تزال قائمة في البلد. وعلى الصعيد السياسي، هناك خلافات عميقة ويبدو أن الإرادة السياسية اللازمة لحلها غير موجودة. والمشاكل تغذي بلا شك حالة عدم الاستقرار والتي شهدت في الآونة الأخيرة استقالة رئيس الوزراء غاري كونيل بعد أربعة أشهر فقط من تعيينه. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود توافق في الآراء، وهو ملموس للغاية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ. وهذه الاختلافات في وجهات النظر لا تبث الثقة ومن المحتمل أن تقوض جهود المجتمع الدولي.

ومن الأهمية بمكان أن تعمل السلطات وجميع المشاركين في العملية السياسية في هايتي من أجل إيجاد توافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية التي تفرق بينهم. وفي هذا الصدد، تود توغو أن تدعوهم إلى إتباع سبيل الحوار والحل الوسط والتغلب على الخلافات الحزبية ومواصلة السير بثبات

علـى طريـق إعـادة البنـاء والتنميـة في منـاخ مـن الأخـوة والتضامن والمسؤولية المشتركة.

بخصوص الأمـن، الـذي شـكل دائمـا تحـديا كـبيرا للحكومات في هايتي، من المشجع أن نلاحظ حـدوث بعض التحسن. فقـد شـهدت أعمـال العنـف ذي الطـابع الـسياسي تراجعا واضحا وانخفضت معدلات جرائم القتل والاغتـصاب والاختطـاف بـشكل كـبير أيـضا. وبلـدي يـثني علـى الجهـود المبذولة في هذا المجال ويحث السلطات الهايتية على مواصلتها. غير أن التحسن الملموس لم يكن ليتحقق دون مـساعدة بعثـة الأمم المتحدة التي تسعى إلى تدريب الشرطة الوطنية مع تـوفير الـدعم لهـا أيـضا في مكافحـة العـصابات المنظمـة. ونهـنئ بعثـة الأمم المتحدة على هذا التعاون ونحث على الاستمرار فيه.

في المجـال الإنـساني، لا يـزال هنـاك قلـق حيـال العـدد الذي لا يزال مرتفعا جدا من المشردين داخليا الـذين يعيـشون في المخيمات، حيث يوجد تراجع في خدمات المياه والـصرف الصحي بسبب نقص التمويل. ومن المحتمـل أن يوجـه الـنقص في التمويـل ضـربة شـديدة للبرنـامج الرئيـسي لمـساعدة النـاس، لأن الدولة ليس لـديها حـتى الآن الوسـائل الكافيـة للاسـتجابة ولم يتم القضاء على الكوليرا بعد.

تتطلـب الحالـة العامـة في هـايتي أن يواصـل المجتمـع الدولي جهـوده. وهـذا هـو المكـان المناسـب للترحيـب بالـدور الذي قامت به الأمم المتحدة، وخصوصا بعثة الأمـم المتحـدة، في البلـد قبـل الزلـزال وخـلال الـساعات الـتي أعقبـت وقوعـه. ويجـب الإشـادة بمـشاركة البعثـة في العديـد مـن بـرامج إعـادة البناء والأمن وسيادة القـانون لأنهـا تجـدد الأمـل في بلـد سـيطر فيه الخوف والجبرية وعد اليقين على قلوب الناس وعقولهم.

وبخـصوص التخفـيض التـدريجي لبعثـة الأمـم المتحـدة بعـد تعزيزهـا إثـر وقـوع الزلـزال، فـإن تـولي حكومـة هـايتي المسؤولية عن عملية إعادة البناء والتنمية، كما يـذكر التقريـر، أمر ملح للغاية. ومع ذلك، فإن طريـق التعمير في هـايتي يبـدو طريقا طـويلا. وفي هـذا الـصدد، ينبغـي مواصـلة دعـم الجهـود الـتي تبـذلها الـسلطات في البلـد بجهـود المنظمـات الدوليـة والمانحين والجهات الفاعلة الثنائية.

ومساعدة هايتي على إعـادة بنـاء نفـسها يعـني إحـلال السلام في البلـد والمنطقـة بأسـرها. وحـتى إذا كـان هنـاك دور للمجتمع الـدولي، فـإن أبنـاء هـايتي أنفـسهم، في المقـام الأول، هـم الـذين يجـب علـيهم العمـل لبنـاء دولـة مـستقرة ومزدهـرة في بلـدهم. ولـذلك، نواصـل القـول إن الوقـت الحـالي لـيس وقـت الانقـسام أو تـصفية الحـسابات الـسياسية. بـل علـى العكس تماما، يجب على الهـايتيين أن يـشمروا عـن سـواعدهم ويجـب علـى الـسلطات أن تـضع سياسـة للحـوار والمـصالحة الوطنية حتى يتسنى لجميع المـواطنين، في البلـد وخارجـه علـى السواء، الاشتراك في إعادة بناء بلدهم.

الـسيد هـارون (باكـستان) (تكلـم بالإنكليزيـة): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ماريـانو فرنانـديث علـى إحاطته الإعلاميـة الثاقبـة للغايـة. وأود أيـضا أن أشـكر الأمـين العــام علــى تقريــره (S/2012/128). اســتنادا إلى الآراء الــتي سمعناهـا علـى الطاولـة اليـوم، مـن الواضـح أن هنـاك هـدفا مشتركا بين الأمم المتحدة وشعب هايتي والمجتمع الدولي.

وحتى عام ٢٠١٠، كانت هايتي قد خطت خطوات هامـة نحـو تحقيـق الاسـتقرار والتنميـة وبنـاء مـستقبل أفـضل. وبدد الزلزال المدمر الذي وقع في عام ٢٠١٠ هـذه المكاسـب الإيجابيـة الـتي تحققـت تـدريجيا علـى مـدى سـنوات عديـدة. وتلـك المكاسـب قـد ضـاعت الآن علـى هـايتي، وسـيكون من الصعب العودة إلى تلك الفترة مـن الانتعـاش حينمـا كـان البلد يخرج من الظلام.

وكمـا لاحـظ ممثـل هـايتي في مجلـس الأمـن في عـام ٢٠١١، فإن البلد انهار تقريبا بعد الزلـزال. والتعـافي مـن هـذا

الدمار ليس مهمة عادية. والانتعاش بعد معظم الزلازل أمر صعب في أفضل الظروف، ولكنه يصبح مستحيلا تقريبا في بلد يمر بمرحلة بعد انتهاء الصراع. ومن ثم، نحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على إظهار الصبر حيال حكومة وشعب هايتي والتضامن معهما.

إن باكستان فخورة بالوقوف إلى جانب شعب هايتي، ليس قبل دمار عام ٢٠١٠ فحسب، ولكن أثنائه وبعده أيضا. وأخذ دعمنا شكل الإمداد بالرجال في الميدان وبالعتاد، وإيماننا الشخصي الراسخ بهايتي ومستقبلها والتزامنا بذلك.

ويشكل التقرير النصف السنوي للأمين العام، أداة مفيدة لقياس التقدم المحرز والانتكاسات في هايتي. ومما يبعث على الارتياح ملاحظة أن التقرير قيد النظر، يشير إلى إحراز تقدم مهم في مجال الأمن. إن تحسن الحالة الأمنية، وتراجع وتيرة العنف الذي يرجع إلى أسباب سياسية، يشكل تطورا مواتيا، يمكن أن يؤدي إلى إرساء الاستقرار في الأجل الطويل وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. ويمكن أن يعزى ذلك إلى الجهود الإيجابية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وخاصة فيما يتعلق بحماية المجموعات الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال، من خلال المجتمع المحلي القائم على استراتيجيات الشرطة.

ولا يمكن إنكار إسهام الشرطة الوطنية الهايتية في تحسين الحالة الأمنية ولا التقليل من شأنها، لكن ستحتاج هايتي إلى نظام قضائي أقوى في المستقبل بوصف الشرطة الهايتية، مؤسسة آخذة في التطور وتعد بالكثير، فقد حسنت أيضا من عملها وقدرتها، وتعمل جنبا إلى جنب مع وحدات البعثة، في شكل دوريات مشتركة وعمليات مكافحة الجريمة.

أحاط وفد بلدنا علما مع الاهتمام الشديد بمزاعم سوء السلوك الموجهة ضد البعثة، كما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام. وتؤخذ هذه المزاعم بشكل جدي جدا. وبوصف باكستان بلدا مساهما بقوات في البعثة، وغيرها من بعثات الأمم المتحدة، فإنها دقيقة في ترتيباتها وأحكامها القانونية، المتعلقة بالتحقيق مع أي شخص مشتبه في إساءته للسلوك وملاحقته قضائيا وإصدار حكم في حقه، مع إجراءات تتراوح بين الفصل بدون صرف تعويضات والسجن. وتلك أمور خطيرة لا مجال فيها للمساومة. واسمحوا لي أن أرفع صوتي بشكل عال وواضح، في هذه القاعة. إن سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع إساءة السلوك، هي أيضا سياستنا. ولن نتخلى أو نبتعد عنها. ويتعين أن تواكب معايير العمل العالية لحفظة السلام التابعين لنا، مستوى مشابها من الانضباط والسلوك الممتازين، من جانب مديريهم.

ويشير تقرير الأمين العام إلى بطء التقدم في ما يتعلق بالحالتين الإنسانية والخاصة بالانتعاش. إن وباء الكوليرا المنتشر حاليا، وانعدام الأمن الغذائي وحالة الضعف الكبير أمام الكوارث الطبيعية، تزيد من التحدي الإنساني. والتقدم البطيء إلى حد ما، فيما يخص الحالة الإنسانية وحالة الانتعاش، أمر مفهوم بالنظر إلى المسار الطبيعي لمرحلة ما بعد الانتعاش من الكوارث، حيث إن الفترة الأولية من الأداء العالي تنحسر غالبا لمرحلة ثابتة ثم تنحدر بعد مضي بعض الوقت. ونحن نرى ذلك يحدث في هايتي.

ولكن لا يجب أن نجامل أنفسنا، وعلينا محاولة مواصلة البناء على الإنجازات الإيجابية. لذلك، فإنني لا أتردد في القول إن وباء الكوليرا كان ابتلاء قاسيا لهايتي، ويجب علينا، بكل وسيلة ممكنة، وليس فقط الاعتذار، بل محاولة تقديم المساعدة للتخفيف من حدة هذه المشكلة، ليس فقط بتقديم المزيد من العتاد، بل بكل ما هو متاح لنا لتقويم هذه الحالة. إننا ندعو إلى زيادة التنسيق والانسجام فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة، العاملة في مجال العمل الإنساني. كما أننا نحذر من إعياء المانحين، الذي قد ينجم عن هذه الأزمات المستمرة.

ويمكن أن تقضي حالة عدم اليقين السياسي وعدم وجود توافق وطني، على المكاسب الناشئة في القطاعين الأمني والإنساني. والتصدعات والانقسامات بين أصحاب المصلحة، هي المكونات المألوفة للخطاب السياسي. وتحقيق الحد الأدنى من التوافق الوطني، بشأن المسار المستقبلي، أمر ضروري. وقد تراجع هذا التوافق في هايتي، بعد الأحداث السياسية الأخيرة. إن وفد بلدي يؤيد الدعوة إلى إجراء حوار حقيقي وشامل، من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي ومصالحة تقوم على التسامح المتبادل، ويجب أن نسمح للهايتيين بالمضي قدما، بشأن تقرير مستقبلهم، من خلال تفكيرهم وآلياتهم الخاصة بهم. وأقترح الإصغاء إليهم بشكل أوثق وإلى وجهة نظرهم، ومساعدتهم بقدر ما نستطيع على المضي قدما في اتجاه المستقبل الذي يتطلعون إليه.

شاركت باكستان في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في هايتي منذ سنة ١٩٩٣. وجرى نشر وحدتي شرطة مُشَكَّلَتين تابعتين لباكستان، منذ سنة ٢٠١٠. ليس الوحدة الباكستانية فحسب، بل جميع مكونات البعثة تنفذ ولاية مليئة بالتحديات، في ظل ظروف صعبة.

من المقرر تخفيض القدرات العسكرية، من ذروة قوتها التي وصلتها في سنة ٢٠١٠، إلى قوتها في المرحلة التي سبقت الزلزال بحلول منتصف هذه السنة، وهذا ما يرغب فيه الشعب الهايتي حسب اعتقادي. ويجب أن يأتي تخفيض البعثة نتيجة لتحسن ملموس في الحالة الميدانية، وأنا متأكد من أنها ستتحسن. ونأمل أن الأمانة العامة، بالتعاون مع السلطات الهايتية، قد أجرت تقييما وطنيا للحالة الميدانية فيما يخص السيناريوهات الحالية والمستقبلية. ونأمل أن تحظى أيضا أي إنجازات للبعثة بالاعتراف الذي تستحقه منا ومن جانب الهايتيين.

إن باكستان تدعم سيادة هايتي واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. وسيكون من المهم، أن تبعث مداولاتها الجماعية في مجلس الأمن اليوم، برسالة مشابهة من الدعم لشعب هايتي الشجاع الذي يتحمل الصعاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

شهدت هايتي جهودا مبتكرة بذلها المجتمع الدولي حاولت إحلال الاستقرار في الأجلين المتوسط والطويل، لكنها فشلت في ذلك. لكن المملكة المتحدة لا ترغب في استمرار هذا النمط. وليس في مصلحة أحد مغادرة البعثة قبل أن تكون السلطات الهايتية قادرة على إدامة الأمن الذي أرسته البعثة.

ولكن تلاحظ المملكة المتحدة بأن البعثة تجد نفسها في موقف صعب على نحو متزايد. فمن ناحية، تعتمد هايتي اعتمادا كبيرا على البعثة في مجال توفير الأمن. واستنادا للاتجاهات الحالية، سوف تظل الحالة كذلك لسنوات عديدة. ومن ناحية أخرى، أصبحت دعوات الهايتيين المنتمين إلى مختلف طبقات المجتمع صاحبة بشكل متزايد، مطالبة بمغادرة البعثة. وثمة خطر حقيقي جدا، بأنه في حال استمرار عدم اليقين السياسي في هايتي، فسيتم الزج بالبعثة في النقاش، مما يجعل مهمتها مع ذلك أصعب.

يعود ازدياد حدة تلك الدعوات في جانب منه، إلى مزاعم سلوك أفراد البعثة السيئ. والمملكة المتحدة قلقة جراء هذه المزاعم، التي يجب أن تؤخذ بجدة بالغة. ونؤيد بقوة سياسة الأمين العام التي تقضي بعدم التسامح مطلقا إزاء أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ونحث على اتباع نهج صارم وشفاف فيما يخص تلك الادعاءات. ومن شأن ذلك مساعدة البعثة على استعادة مصداقيتها لدى شعب هايتي.

أدت البعثة، في خضم جهودها التي بذلتها في أعقاب زلزال ٢٠١٠، دورا مهما في مجال تحقيق الانتعاش والمساعدة على ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية. وقد تعزز دعم السكان المحليين للبعثة نتيجة لتلك الجهود، وجرى توطيد ذلك الدعم جراء المشاريع ذات الأثر السريع، التي نفذتها البعثة. لكن المملكة المتحدة تعتقد أنه من الحيوي أن تركز البعثة الآن على العمل من أجل ضمان استمرار الاستقرار والأمن، بعد مغادرة البعثة. تحقيقا لتلك الغاية، تضطلع البعثة بمهمتين واضحتين.

أولا، يتعين على البعثة بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، حتى تتمكن من تحمل المسؤولية الكاملة عن الأمن في هايتي. وثمة حاجة لمطابقة أفضل بين سلوك أفراد البعثة ومختلف جوانب هذه المهمة. وهذه ليست مهمة البعثة لوحدها، بل ثمة حاجة لإيجاد وضوح في أوساط جميع المعنيين، في البعثة وخارجها، فيما يخص مستوى القدرات التي تحتاج الشرطة الوطنية الهايتية إلى بنائها، والمعايير والجدول الزمني لتحقيق ذلك.

ثانيا، يتعين بذل المزيد من الجهود لدعم العملية السياسية، بما في ذلك الانتخابات، والحوكمة الديمقراطية ومؤسسات الدولة ذات الصلة.

إن أوجه انعدام اليقين على الصعيد السياسي هي التي تؤدي على الأرجح إلى عدم الاستقرار. ومرة أخرى، ينبغي ألا يتوقع من البعثة أن تقوم بهذا بمفردها، وهي بحاجة لتنسيق جهودها مع جهود الأطراف الفاعلة الأخرى. وينبغي أن يضطلع جميع الأطراف الفاعلة بدورها، وأن تعمل بصورة تعاونية وبنّاءة، في إطار احترام الدستور والإسهام في كفالة الاستقرار السياسي.

وفي الختام، تعتقد المملكة المتحدة، بطبيعة الحال، أن الظروف في الميدان هي التي ستحدد موعد سحب البعثة. غير أن البعثة بحاجة إلى البدء في التخطيط لذلك السحب الآن، بغية التمكن من استدامة الأمن والاستقرار عندما يتم ذلك. وبذلك فقط، يمكن تحقيق التوازن المناسب بين الشرطة الهايتية الوطنية التي تتولى عبء الأمن، والسحب التدريجي للبعثة الذي لا يعرض للخطر المكاسب الأمنية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد كازو (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يسرنا أن نراكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن في هذا الشهر. ونتمنى لكم كل التوفيق ونحن على ثقة بأن مناقشاتنا ستكلل بالنجاح في ظل توجيهاتكم.

وباسم هايتي حكومة وشعبا، أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره الصادر في ٢٩ شباط/فبراير (S/2012/128) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويجب أن نقر بأن التقرير ليس مجرد ممارسة اعتيادية، بل هو في المقام الأول والأخير عرض موجز للتقدم الذي أحرز بالفعل. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في بيئة اجتماعية واقتصادية تظل متردية إلى حد ما. غير أن شعبنا، لا سيما الشباب والنساء، يطالب السلطات بأن تسمح له بالمشاركة في الشؤون العامة.

وتقدر هايتي كثيرا الاهتمام المتواصل بالحالة في بلدنا. وقد أعادت الزيارة الميدانية التي قام بها مجلس الأمن مؤخرا إلى هايتي تأكيد ذلك الالتزام، والتي تمكن فيها المجلس من الوقوف عن كثب على ما يجري هناك. كما استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية بشأن البعثة التي قام بها (انظر S/PV.6724) قدمتها السفيرة سوزن رايس، التي قادتها. ونحن نشكرها على تفانيها وإسهامها.

بفضل ما أبانت عنه السفيرة رايس ومجلس الأمن من ريادة، وآمل ألا يشار في يوم من الأيام إلى هايتي

في تقارير الأمم المتحدة وقراراتها باعتبارها ''تهديدا للسلم والأمن الدوليين''، لأن تلك العبارة تثير الرعب في نفوس المستثمرين. إن هايتي تريد أن تنتقل من المساعدة الإنسانية إلى التنمية المستدامة من خلال الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. وخلال الاجتماع الذي عقده الرئيس ميشيل جوزيف مارتيلي مع أعضاء بعثة المجلس، أشار إلى أن هايتي لا تشكل تهديدا لأي أحد.

إن حضور السفير ماريانو فيرنانديث، الممثل الخاص للأمين العام في هايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي دليل على الاهتمام المنصب على الانجازات التي حققتها البعثة، والأهم من ذلك، على حالة الشعب الهايتي، المصمم على بناء مستقبل أفضل لبلده، الذي اضطر إلى الاختيار بين الاستقرار واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ونشكره على قبوله الخدمة في بلدنا بغية مساعدة الحكومة الهايتية والأمم المتحدة على تنسيق الجهود لإيجاد الحلول الدائمة لحالة إخواني وأخواتي، وفي كلمة واحدة، لتغيير صورة البلد.

ظلت الحالة السياسية والأمنية في هايتي مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن طيلة ثمانية أعوام تقريبا، وهي مدة قد تبدو، إلى حد ما، طويلة، أو قد تشكل مصدرا للشعور بالإحباط. ونحن نفهم أن التوترات وتواتر الأزمات السياسية عوائق كبيرة لاستقرار بلدنا وتنميته. وقد قدم رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة استقالتهم مؤخرا، غير أن الحكومة لا تزال تؤدي أعمالها في انتظار الموافقة على تعيين رئيس وزراء جديد. واتخذ الرئيس مارتيلي فورا التدابير اللازمة لتعيين رئيس وزراء جديد، هو وزير الخارجية لورون سلفادور لاموت. كما أحال تعيين السيد لاموت إلى البرلمان من أجل إقراره.

سمعنا أن أعضاء البرلمان، وعيا منهم بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم والصلاحيات المخولة لهم باعتبارهم مسؤولين منتخبين، ينكبون فعلا على النظر في تعيين رئيس الوزراء. وجميع المؤشرات تدل على أن عملية التزكية ستعالج كمسألة مستعجلة وأن هايتي سيكون لديها قريبا رئيس وزراء جديد، شريطة أن يتم الوفاء بمتطلبات الدستور وقوانين بلدنا. ونؤيد تماما ملاحظة الأمين العام بأنه من واجب الجهازين التنفيذي والتشريعي في هايتي العمل لما فيه المصلحة العامة للشعب الهايتي والمضي قدما بسرعة فيما يتعلق بتعيين رئيس الوزراء الجديد.

لقد طرأت بعض التحسينات على الحالة الأمنية، بفضل تعزيز التنسيق بين الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة. ذلك لا يعني أنه ليست هناك أي اضطرابات، بل العكس. الاضطرابات تظهر من حين لآخر لتقوض ما أحرز من تقدم حتى الآن في القطاع الأمني. وفي ذلك الصدد، وبما أن القوات التي وصلت إلى البلد في أعقاب الزلزال بدأت تغادره، فمن غير المناسب تعزيز تدريب الشرطة الوطنية الهايتية وبناء قدراتها كي تصير قادرة، في الوقت المناسب، على تحمل مسؤولياتها وتصبح عاملا من عوامل التغيير والتنمية، أي، قوة شرط احترافية.

فيما يتعلق بسيادة القانون، تمكنت الحكومة في أقل من خمسة أعوام من الانتهاء من إنشاء محكمة النقض.

إن الناس يحتجون على تواجد أفراد من القوات المسلحة الهايتية الذين تم تسريحهم ثم عادوا إلى ثكناتهم السابقة، بل إن بعضهم يشاركون في تدريب عسكري. وهم لا يريدون العودة إلى ديارهم، على الرغم من تكرار المناشدات الموجهة إليهم القيام بذلك من جانب الرئيس مارتيلي، الذي يسعى إلى إيجاد حل سلمي بالمفاوضات لهذه الحالة، التي لا تؤدي سوى إلى إثارة المشاكل وتأجيج التوترات.

ولا يزال هناك حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في الخيام. ومع اقتراب موسم الأمطار، قررت الحكومة

أن تخفض ذلك الرقم بشكل كبير قبل حلول شهر حزيران/يونيه. ولعل المجلس يدرك أن هذا الجهد يتطلب موارد مالية، لأنه لا يكفي أن نقتصر على مجرد تشجيع الناس على مغادرة خيامهم. يجب مساعدقم ماليا لإيجاد مساكن، وتمكينهم من قطع الخطوات الأولى في بيئة قد تكون أحيانا جديدة تماما. وقد جعلت الحكومة الهايتية من هذه الحالة إحدى أولوياتها، وهي لا تزال تعمل وفقا لذلك.

وأود أن أشيد إشادة مستحقة بمختلف المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة التي تقوم بعمل ممتاز في الميدان. وبحلول حزيران/يونيه، بعضها، مثل برنامج الأغذية العالمي، سيواجه حالات اقتصادية كارثية ستجبره على الحد من أنشطته فيما يتعلق بمعسكرات الخيام والمطاعم المدرسية، بما في ذلك تخفيضات كبيرة في عدد الموظفين المحليين، مما سيزيد من البطالة، المرتفعة أصلا بصورة كبيرة للغاية. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد أصدقاء هايتي والمانحين التفكير في تلك المنظمات، التي تشكل السفراء الشجعان والبارعين للمجتمع الدولي في الميدان في هايتي، ومساعدتهم على إيجاد الموارد اللازمة لإذكاء بعض الأمل في نفوس الفقراء، وتوفير التعليم والغذاء.

إن هايتي ممتنة لما تلقته من مساعدة ودعم من موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون من أجل السلام، لا سيما بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي ربما تعد فعلا خططها للانسحاب التدريجي والمنسق من البلد. وتلك الخطط سيعلن عنها، بالتنسيق مع الحكومة الهايتية، حالما يرى المجتمع الدولي أن الشرطة الوطنية الهايتية والقضاء في هايتي قد حققا ما يكفي من النضج للمضي قدما بالبلد.

ومرة أخرى، أود أن اشكر السفير فيرنانديث على ما أدلى به من تعليقات اليوم، بما أنه متواجد في الميدان في هايتي كل يوم. كما أرحب بالتعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس. وأخيرا، أود أن أشدد على شجاعة السلطات الوطنية للبلدان المساهمة بقوات، دون أن أشير إليها بالاسم، التي اتخذت قرارا حازما بأن تحاكم أمام محاكمها أفراد وحداتها المتهمين بالاعتداء الجنسي على القاصرين الهايتيين. وينبغي أن يكون قرارها نموذجا لتنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا في حالات مثل هذه المزاعم، في هايتي وفي أي مكان آخر في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ماريانو فيرنانديث على إحاطته الإعلامية، والأهم من ذلك، على تفانيه المتواصل ودعمه الثابت للشعب الهايتي في جهوده لتوطيد الديمقراطية والاستقرار، وتحقيق المزيد من التقدم فيما يتعلق بالانتعاش بعد الكارثة وبلوغ مستويات أعلى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن مجلس الأمن اليوم مطالب بتقييم الحالة في هايتي. لقد شهدنا إحراز تقدم كبير صوب تحقيق الاستقرار مثلما شهدنا استمرار التحديات الاقتصادية والسياسية. والبرازيل تشجع القادة الهايتيين على العمل معا لتخفيف حدة التوترات وتمهيد السبيل لتعيين رئيس وزراء جديد في الوقت المناسب والتنظيم الفعال للانتخابات التشريعية، التي ستعزز الديمقراطية الهايتية. ولا نزال على ثقة بقدرة أبناء هايتي على تجاوز الخلافات وتعزيز مؤسساتهم السياسية في بيئة من التحسين المتواصل لحالة حقوق الإنسان.

كما أن مفتاح إحراز التقدم على الصعيد المؤسسي في هايتي اليوم هو الاستجابة بصورة فعالة للاحتلال غير القانوني لثكنات القوات المسلحة السابقة من قبل أفراد بالبزات العسكرية. ونحيط علما، بكل ارتياح، بالتدابير التي أعلن عنها الرئيس مارتيلي في ذلك الصدد. ونشجع بشدة

على الاستمرار في إبداء الالتزام فيما يتعلق بهذه المسألة التي تكتسي أهمية قصوى لاستقرار هايتي. إن التحسن في قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز التعاون بين الشرطة الوطنية الهايتية والعنصرين العسكري والشرطي التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار يمثلان تطورا إيجابيا للغاية. وزيادة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية أمر ضروري لإتاحة المجال لتتولى في الوقت المناسب المهام الأمنية التي تقوم بها حاليا قوات البعثة، التي نعتقد أنه لا تزال لا غنى عنها.

يجب على مجلس الأمن إذ يضبط وتيرة سحب القوات العسكرية في المستقبل، أن يقيّم التحديات التي لا تزال تنتظرنا والتقدم المحرز في بناء القدرات، وتدريب وتجهيز الشرطة الوطنية الهايتية. بعض التحديات تشمل خطر تجدد عنف العصابات والاحتياجات الأمنية المحددة لأكثر سكان هايتي ضعفا، ولا سيما النساء والأطفال. إن إبداء الحكومة التزام سياسي قوي بتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية يضمن قدرة هايتي على تأمين بيئة مستقرة في البلد.

كما ذكرنا في مناسبات عديدة، لا يمكن فصل تحقيق السلام في الحالات الشبيهة بالحالة التي تشهدها هايتي عن تعزيز التنمية في سياق احترام سيادة البلد المضيف. نحن سعداء لأن مجلس الأمن، خلال بعثته مؤخرا إلى هايتي، أشار إلى أن مستويات فقر الهايتيين تتنافى مع الاستقرار الطويل الأمد في البلد. ونحن نثني على عمل وكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في تعزيز القدرات المحلية والمساعدة على بناء مؤسسات هايتية قوية.

إن جهود المهندسين العسكريين التابعين للبعثة تعمل بمثابة الإجراءات المحفزة التي تسهم في تحقيق مزيد من الاستقرار، وإنقاذ الأرواح ودعم عمل الجهات المحلية والدولية الفاعلة في التنمية. يؤدي المجتمع الدولي دورا بنّاء في تحسين فعالية جهود التنمية والملكية الوطنية والوفاء بالتزاماته بالكامل.

كرر الرئيس ديلما روسيف، خلال زيارته لهايتي الشهر الماضي، تضامن البرازيل مع حكومة وشعب هايتي والتزامنا بإقامة شراكة طويلة الأمد مبنية على الاحترام المتبادل. بالإضافة إلى استمرار مشاريع التعاون الثنائي في مجالات الصحة العامة، والأمن الغذائي والتغذية والتدريب المهني، لا تزال البرازيل تقود الجهود المتعددة الأطراف من أجل بناء محطة توليد الطاقة الكهرومائية C4 في مقاطعة أرتيبونيت. وسوف يوفر هذا المشروع فرص العمل وفي الوقت نفسه سيزود شريحة كبيرة من سكان هايتي بمصدر قيم للطاقة المتجددة. وتعهدت البرازيل بـ ٤٠ مليون دولار لبناء هذه المحطة. ونواصل السعي لإشراك مجموعة أوسع من الشركاء لإنجاز هذا العمل، الذي حددته الحكومة الهايتية على أنه أولوية.

نحن ندرك تماما التحديات التي تنتظرنا في المسار الذي تتبعه هايتي لتحقيق التنمية المستدامة والسلام. في الوقت نفسه، نرى أنه على الرغم من أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، فإن التقدم المحرز منذ وقوع الزلزال المأساوي لعام ٢٠١٠ كبير. فقد انخفض عدد السكان الذين لا يزالون يعيشون في مخيمات انخفاضا كبيرا، وهناك شعور بدينامية جديدة في بعض مجالات الأعمال التجارية. وقد أتاح ذلك أيضا المجال أمام التخفيض الجزئي للزيادة في القدرات العسكرية، مع زيادة المشاركة من وحدات الشرطة والشرطة الوطنية الهايتية في توفير الأمن والاستقرار. نأمل أن المزيد من التقدم السياسي والمؤسسي سيستديم هذا التوجه.

نحن واثقون من أن هايتي سوف تنجح في جهودها بدعم من المجتمع الدولي في جو من الاحترام الكامل لسيادة هايتي والاحترام المتبادل والالتزام والحوار المستمر. هذا

هو ما كانت برحت البرازيل تقوم به وسوف تستمر في القيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير - هارتنغ (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة أيسلندا ومقدونيا والجبل الأسود وصربيا، وجمهورية يوغوسلافيا السابقة وتركيا، وبلدا عملية الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

أود أولا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فرنانديث، على إحاطته الإعلامية للمجلس. وأشكر أيضا الممثل الدائم لهايتي على التعليق الذي أدلى به توا.

في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، خلال المناقشة السابقة (S/PV.6618) بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، رحبنا بالانتخابات السلمية والديمقراطية لرئيس جديد، ودعونا إلى تشكيل حكومة جديدة. بعد مرور أربعة أشهر، تلاشت توقعاتنا بفترة من الاستقرار السياسي وإعادة الإعمار بعد أن قام السيد غاري كونيل، رئيس الوزراء السابق، بتقديم استقالته مؤخرا. يجب على السلطتين التنفيذية والتشريعية بدء حوار بناء من أجل العمل بروح من توافق الآراء والتحرك على نحو فعال من أجل تعيين رئيس وزراء جديد.

في الأشهر المقبلة، سيغادر البرلمان في هايتي ثلث أعضائه في مجلس الشيوخ بانتهاء ولاياتهم، في حين أن رؤساء البلديات يعملون بالفعل بعد انتهاء ولاياتهم الممتدة لأربع سنوات. لذلك من الهام أن تُنظم في الوقت المناسب انتخابات تشريعية وبلدية جزئية لكي تقوم المؤسسات الديمقراطية والإدارة المحلية في هايتي بعملها الفعال.

في سياق إعادة تشكيل جديد لقوات بعثة الأمم المتحدة، وسيكون من المهم للبعثة الاستمرار في التركيز على مهمتها الأساسية الرامية لدعم العملية السياسية وتعزيز سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وسوف يستمر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه العمل يدا بيد مع الجهات ذات العلاقة لدعم العملية الانتقالية حتى تتمكن من تحمل المسؤوليات المتزايدة لتحقيق الاستقرار في البلد، في مجال التدريب وخاصة تدريب شرطة وطنية قوية وفعالة. وينبغي ألا يتم تقويض التقدم المحرز في هذا الصدد بإنشاء قوة أمنية ثانية.

ما زالت الانتقادات الموجهة إلى بعثة الأمم المتحدة استنادا إلى مزاعم سوء السلوك المهني الخطير تبعث على القلق البالغ. من المهم أن تواصل العمل بأعلى معايير النزاهة. وينبغي أن ترد على هذه الادعاءات بإجراء التحقيقات واتخاذ التدابير التأديبية المناسبة.

على مدى العامين الماضيين، تبرع الاتحاد الأوروبي تبرعا كبيرا لهايتي. ففي عام ٢٠١٠، تم العهد بمبلغ ٥٢٢ مليون يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي لمساعدة الحكومة الهايتية. ولغاية اليوم تم صرف أكثر من ٣٥٨ مليون يورو. وقدمت مساعداتنا إغاثة عاجلة لأكثر من ٥ ملايين من الهايتيين، وتهدف إلى ضمان الانتعاش في الأجل الطويل لبلدهم.

اليوم، نصف مليون هاييتي ما زالوا يعيشون في المخيمات ووباء الكوليرا ما زال متفشيا. والنساء والأطفال متضررون جدا. إن الجهود التي تبذلها الجهات المانحة، بما فيها الاتحاد الأوروبي، والرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية قد زادت من قدرة البلد على الاستجابة بشكل أفضل لتلك الكوارث. ومع ذلك، فإن البلد لا تزال عرضة للخطر.

يجب إيجاد مخرج من المأزق السياسي الراهن. ولا يمكن لهايتي ومواطنيها تحمل مزيد من الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار. الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيها لا تزال ملتزمة التزاما تاما بدعم هايتي في جهودها لبناء مستقبل أكثر إشراقا لشعب هايتي. وكان مفوض الاتحاد الأوروبي للتنمية، والسيد بيبغالس، في بورت - أو - برانس أمس في زيارة تستغرق يومين حيث أعلن عن تبرع جديد بقيمة ١٠٠ مليون يورو يهدف إلى تعزيز عملية إعادة الإعمار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد دي ليغليثيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السفير ماريانو فرنانديث، على إحاطته الإعلامية والإشادة به على عمله الممتاز على رأس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. يؤيد وفد بلدي البيان الذي تلاه رئيس وفد الاتحاد الأوروبي. وسأدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

لا تزال إسبانيا تتابع بقلق الأزمة السياسية الجديدة التي تعصف بهايتي بعد استقالة رئيس الوزراء غاري كونيل. وهي تمثل مصدرا محتملا لعدم الاستقرار وعائقا خطيرا أمام إعادة إعمار البلد، واستخدام الفرص الاقتصادية لتنميتها. ونحن على ثقة من أن هذه الأزمة سوف تحل في أقرب وقت ممكن مع تعيين رئيس وزراء جديد يستطيع الاضطلاع بالإصلاحات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إليها هايتي بغية إنجاز مهمة إعادة الإعمار بفعالية. والتعاون مطلوب من جميع الأطراف السياسية الفاعلة، كما أن التفاهم بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية، بصفة خاصة، أمر حيوي في هذا المرحلة الدقيقة.

وهناك تدابير إضافية ستساعد بالتأكيد على استعادة الاستقرار السياسي، منها نشر الإصلاحات الدستورية، من جهة، وإجراء انتخابات تشريعية وبلدية جزئية من خلال إنشاء مجلس انتخابي يتمتع بالمصداقية.

ولا بد من إيجاد الوسائل الكفيلة بإيصال المساعدة الدولية إلى هايتي بشكل فعال، وخاصة بعد انتهاء ولاية لجنة الإنعاش الهايتية المؤقتة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وعلينا أن نتحمل بفعالية المسؤولية الضخمة لإيصال هذه المساعدة وكفالة أن تهيئ ظروفاً أفضل لشعب هايتي، إلى جانب إنشاء مؤسسة للتنمية الاقتصادية المستدامة والدائمة. ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه بينما يعيش ثلاثة أرباع الشعب على أقل من دولارين في اليوم، فإن نصف الشعب تقريباً يعيش على أقل من دولار واحد في اليوم.

ولدي بعض الشواغل على الصعيد الأمني. أولاً، إن إسبانيا تشعر ببالغ القلق وتعرب عن إدانتها لظهور المجموعات المسلحة التي زادت من مناخ عدم الاستقرار وانعدام الأمن. والعدد الكبير للحوادث التي يحتمل أن تتورط فيها تلك المجموعات أو الميليشيات غير النظامية يبقى شاغلاً أساسياً. ونثق بأنه ستكون هناك استجابة ملائمة من سلطات هايتي، ولا سيما من جانب وزير الداخلية. ثانياً، ترى إسبانيا أن تحديد أولويات قطاع الأمن من شأنه تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. وبلدي يرى من الأولويات أن تكون الشرطة الوطنية قادرة على الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأمن في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، فإننا نتشاطر قلق الأمين العام ومجلس الأمن، الذي أعرب عنه في تقريره بشأن البعثة في هايتي، إزاء تباطؤ جهود التوظيف. فالوتيرة الحالية للتوظيف لا تكفي لتحقيق الهدف في خمس سنوات وزيادة القوام الحالي لجهاز الشرطة من ٠٠٠ ١٠ إلى ٠٠٠ ١٦ بحلول عام ٢٠١٦، وفقاً لخطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية ٢٠١٢-٢٠١٦.

أخيراً، وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، سوف أقتصر في بياني على ملاحظتين. أولاً، يرى بلدي أن التقليص الجزئي للزيادة التي أضيفت بعد الزلزال بموجب القرار ٢٠١٢ (٢٠١١) المتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، يجب أن يستمر حتى نهايته في حزيران/يونيه. ثانياً، إننا نثق أيضاً بأن حالات سوء السلوك المتهم فيها أفراد من البعثة سيتم التعامل معها على نحو صائب وفقاً لسياسة عدم التسامح المطلق التي تنتهجها الأمم المتحدة. وقد بدأت التحقيقات الداخلية واتخذت الإجراءات التأديبية على الفور.

وبلدي سيظل ملتزماً بقوة بتقديم المساعدة. وإسبانيا تأتي في المرتبة الثالثة بين المانحين الثنائيين لهايتي. وعندما قام الرئيس مارتيلي بزيارة بلدي في تموز/يوليه الماضي، أنشأنا صندوقاً بمبلغ ٥٠ مليون يورو لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويسرني أن أبلغ المجلس اليوم بأن الصندوق متاح لتقديم الدعم بالفعل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوروغواي.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة أصدقاء هايتي، التي تضم الأرجنتين والبرازيل وبيرو وشيلي وغواتيمالا وفرنسا وكولومبيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وبلدي، أوروغواي. وأود أن أهنئكم، سيدي، ووفد المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة حول آخر تقرير للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2012/128). وترحب مجموعة أصدقاء هايتي بحضور السيدماريانو فيرنانديث، الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، هنا اليوم وتشكره على إحاطته الإعلامية الوافية.

ومجموعة أصدقاء هايتي تعرب عن دعمها المستمر لحكومة هايتي وشعبها في إعادة بناء البلد وتوطيد السلام والديمقراطية والاستقرار والنهوض بالانتعاش والتنمية المستدامة. وتقر مجموعة الأصدقاء بالإنجازات التي تحققت منذ التقرير السابق (S/2011/540) فيما يتعلق بإعادة الإعمار وبناء السلام بعد الزلزال، بما في ذلك التقدم في تعزيز سيادة القانون في هايتي، ومنه تعيين رئيس للمحكمة العليا ونائب للرئيس، بعد طول انتظار.

ومع ذلك، تحيط المجموعة علماً مع القلق بالمعلومات الواردة في آخر تقرير للأمين العام بشأن التوترات السياسية بين فروع الحكومة، وبصفة خاصة ما لاحظناه في الفقرتين ٥٤ و ٥٥. ومجموعة الأصدقاء تشجع ممثلي الفرعين التنفيذي والتشريعي على تنسيق جهودهما بروح من التوافق بغية تقوية المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون وتلبية احتياجات شعب هايتي وتطلعاته، في المقام الأول.

وتلاحظ المجموعة أن الحالة الأمنية العامة في هايتي ظلت مستقرة وإن كانت هشة. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة مجدداً أن الاستقرار السياسي أساسي للحفاظ على التقدم صوب تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، وتشدد على أهمية التخفيف من الآثار السلبية المحتملة لعدم اليقين السياسي على الحالة في البلد. وفي هذا الصدد، تؤكد مجموعة الأصدقاء على الدور الهام للشرطة الوطنية الهايتية، وتشدد على أهمية استكمال عملية تعزيز الشرطة الوطنية وإصلاحها كيما يتسنى لها الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأمن في هايتي.

وتقر المجموعة مرة أخرى بأنه منذ التقرير السابق للأمين العام، واصل العسكريون وأفراد الشرطة التابعون لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي القيام بدور حيوي في الحفاظ على الأمن والاستقرار ودعم الإصلاح وتعزيز عملية الشرطة الوطنية الهايتية، وهي أولويات البعثة، وكذلك

جهود إعادة الإعمار والجهود الأخرى. وتحيط علماً أيضاً بالعملية الجارية لتقليص عدد الأفراد، عملاً بالقرار ٢٠١٢ (٢٠١١)، وتشجع على إجرائها في سلاسة ونظام.

وتعرب مجموعة أصدقاء هايتي عن بالغ قلقها إزاء المزاعم المتعلقة بسوء السلوك الجسيم من جانب بعض أفراد البعثة، الأمر الذي يؤثر سلباً على الدعم للبعثة والمجازفة بتقويض عملها. وتحث مجموعة الأصدقاء كل الأطراف الفاعلة المعنية على تحمل مسؤولياتها من أجل منع وقوع حالات من هذا القبيل، والتحقيق في المزاعم ومساءلة المسؤولين عنها في نهاية المطاف.

وأود أن أضيف ملاحظة موجزة بشأن تلك المسألة بصفتي الوطنية. أغتنم هذه الفرصة لتأكيد أنه منذ حضورنا الأخير لجلسة مجلس الأمن لمناقشة هذه المسألة (انظر SPA.6618)، واصلت سلطات أوروغواي النظر بجدية شديدة في الادعاء بوقوع حالة سوء سلوك جسيم في بورت سالوت. وقد أحيلت القضية بالفعل إلى المحكمة الجنائية العادية، التي تنظر في القضية الآن بموجب القواعد القانونية وتتعاون بشكل وثيق مع سلطات هايتي والأمانة العامة من أجل إحقاق العدالة القائمة على الشفافية والعملية القانونية الواجبة.

وتحيط المجموعة علماً مع الارتياح بانخفاض عدد المشردين داخلياً في هايتي. غير أنها تود التأكيد على أن هايتي ما زالت تواجه تحديات إنسانية كبيرة، منها أن هناك أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في مخيمات، إلى جانب تفشي وباء الكوليرا والاعتماد على المساعدات الغذائية.

وتذكّرنا تلك التحديات بأهمية مواصلة التعاون بين المجتمع الدولي وحكومة هايتي من أجل تلبية احتياجات الشعب الهايتي. وفي ذلك الصدد، تنوه مجموعة أصدقاء هايتي بالجهود التي يبذلها مجتمع المانحين، وتدعوه إلى الوفاء بالتعهدات التي التزم بها دون تأخير.

وتشدد مجموعة أصدقاء هايتي على أن التنمية والأمن والاستقرار ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا وتعزز بعضها بعضا. وفي الوقت نفسه، تؤكد المجموعة أنه لا يمكن أن يتحقق استقرار حقيقي أو تنمية مستدامة في هايتي من دون تعزيز مؤسساتها الديمقراطية. وتؤكد المجموعة في ذلك السياق، على أهمية تعزيز سيادة القانون فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات في هايتي، وتعيد التأكيد أيضاً على مسؤولية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عن دعم الدولة الهايتية في مجالات سيادة القانون والحكم الرشيد وتوسيع سلطة الدولة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا لولايتها.

وختاماً، تؤكد المجموعة تضامنها مع شعب هايتي، والتزامها بالعمل بشكل وثيق مع السلطات الهايتية وبعثة الأمم المتحدة، وتشجع القيادة السياسية الهايتية على العمل على نحو تعاوني من أجل توفير الاستقرار السياسي اللازم لتعزيز الديمقراطية والمؤسسات والتنمية الاقتصادية في هايتي.

وتعرب مجموعة أصدقاء هايتي عن تأييدها لأفراد بعثة الأمم المتحدة رجالاً ونساءً على حد سواء، وتنوه بهم جميعاً لتفانيهم وللجهود الدؤوبة التي يبذلونها من أجل دعم الانتعاش والاستقرار في هايتي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب، يا سيدي، عن أحر التهاني بمناسبة تولي بلدكم رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس، وأن أشكر سلفكم على ما أنجزه من عمل هام في توجيه هذه الهيئة. وأود أيضا أن أرحب بالالتزام المجدد للمجلس، الذي عاد لتوه من بعثة إلى هايتي، فيما يتعلق بتحقيق فهم أفضل للحالة السائدة هناك.

في الواقع، فإن عدد القرارات التي اتخذتها هذه الهيئة بشأن هايتي – وهي تزيد عن ١٠ قرارات في مجموعها

في غضون الفترة بين ٢٠٠٤ و ٢٠١١ - تدل بما يكفي على الاهتمام الذي يوليه المجلس لانتعاش ذلك البلد، الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى دعم المجتمع الدولي. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام لتقديم تقرير الأمين العام (S/2012/128)، الذي وافانا بمزيد من المعلومات عن حالة تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وآفاقها في الأشهر المقبلة.

وكما يذكر الأعضاء، فقد كلّف القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) بعثة الأمم المتحدة بمسؤولية تقديم المساعدة لحكومة وشعب هايتي فيما يتعلق بخلق بيئة آمنة ومستقرة في هايتي، ودعم العملية السياسية الجارية، وتحسين حالة حقوق الإنسان، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وفي تلك الأثناء، وجه الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ضربة قاسية إلى الدولة الهشة في هايتي، مضيفاً بذلك مزيداً من الخسائر في الأرواح والبنية التحتية المدمرة سلفاً. وبطبيعة الحال، فقد أدت الصعوبات الناجمة في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية إلى زيادة في حجم العاملين في بعثة الأمم المتحدة.

واستناداً إلى قراءة التقرير الحالي، فمن الواضح أن تقدما كبيرا قد تحقق عبر التعاون الذكي بين مختلف عناصر البعثة والسلطات الهايتية. وفي ذلك الصدد، فسوف نبذل قصارى جهدنا لضمان التحسن العام في الحالة الأمنية التي تعززت جراء الانخفاض الملحوظ في عدد حالات الاغتصاب والقتل والخطف.

وأود أن أهنئ بعثة الأمم المتحدة على التقدم المحرز حتى الآن، فضلا عن الجهود التي تبذلها الحكومة الهايتية، على الرغم من صعوبة السياق السياسي. ومع ذلك، لا يزال يساورنا القلق بشأن الآثار الناجمة عن غياب حكومة مستقرة لفترة طويلة على الحالة السياسية في هايتي، خاصةً وأنها قد ضعفت بصورة ملحوظة. ويمكن لعدم وجود خارطة طريق توافقية بين مختلف القوى السياسية ترمي إلى تعزيز المؤسسات وتحسين سيادة القانون، أن تقوض النتائج المشجعة التي تحققت بالفعل. وفي نهاية المطاف، فإن مثل هذا التوافق أمر ضروري بالنسبة لصياغة الإصلاحات التي يمكن أن تساعد هايتي على إنشاء جهاز قضائي مستقل وفعال، وقوة شرطة قادرة على أداء مهامها بشكل كامل، والأهم من ذلك، إجراء انتخابات حرة وديمقراطية في عام ٢٠١٢. وتلك هي الرسالة الأخوية التي تود السنغال إرسالها إلى الطبقة السياسية في ذلك البلد الصديق.

غير أن التحدي الذي تواجهه هايتي ليس سياسيا فحسب، بل هو تحد إنساني أيضا، ويشمل الصحة العامة. ويجب علينا أن نساعد ذلك البلد المدمر على إدارة آثار ما بعد الزلزال، وإزالة الغابات، وفوق ذلك كله الأوبئة التي تجد مرتعاً خصباً لها في مثل هذه الظروف.

ومثلما هبّت العديد من البلدان إلى مساعدة هايتي، فقد ساهمت السنغال بدعم بعثة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ بوحدة شرطة كاملة تضم ٨٥ من رجال الدرك، قبل أن يرتفع ذلك العدد ليبلغ ١٤٠ فرداً في عام ٢٠١٠، ودون أن تشمل تلك المساهمة ٢٤ ضابطاً من ضباط الشرطة الذين تم نشرهم في الميدان بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا للروابط التاريخية التي تربط بين هايتي والقارة الأفريقية منذ قرون، واصلت السنغال جهودها في التضامن مع شعب هايتي في أعقاب زلزال ٢٠١٠ عبر التوقيع على اتفاقية تعاون وبروتوكول يغطيان استضافة مواطني هايتي وتقديم التدريب المهني الكامل لهم في السنغال. وقد التحق حتى الآن ١٦٠ طالبا هايتياً بالجامعات السنغالية. وتم توسيع نطاق هذه العملية من قبل المواطنين السنغاليين الذين يجتمعون عبر المنظمات الخاصة مثل لجنة مبادرة السنغال وهايتي بهدف تقديم المنح الدراسية للطلاب الهايتيين والتبرع بالأدوية لهايتي.

ويدل هذا على الأمل الكبير الذي يحدو حكومة وشعب السنغال بشأن عودة الاستقرار إلى هايتي حتى تتمكن من تركيز جهودها على السير على طريق التنمية الحقيقية.

تؤيد السنغال التوصيات الواردة في التقرير، وتظل مقتنعة بقدرات الطبقة السياسية في هايتي وبالالتزام الثابت من قبل المجتمع الدولي فيما يتعلق بمواجهة التحديات.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس عزم حكومة السنغال والتزامها الثابتين بالإسهام في تنفيذ ولاية البعثة، وبجميع الأهداف الأخرى التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة بشان المساعدة في تحقيق الانتعاش في هايتي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه شكري الخالص لكم، سيدي الرئيس، ولوفد المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة بشأن هايتي.

وأؤكد أيضا أننا نقف جنبا إلى جنب مع شعب هايتي، الذي عاش بالأمس خوف ورعب زلزال جديد. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير ماريانو فرنانديث، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2012/128).

وتنعقد مناقشة اليوم في لحظة أخرى من عدم الاستقرار السياسي في هايتي. وحالة عدم الاستقرار تلك مؤسفة للغاية. فقد استقال رئيس الوزراء كوني في ٢٤ شباط/فبراير بعد أربعة أشهر فقط من توليه منصبه. وجاء تعيينه بعد خمسة أشهر من الجمود السياسي شهدت مشاحنات بين الحكومة والبرلمان حول اسم المرشح. ولا يزال عدد كبير للغاية من أفراد النخبة السياسية غير مبالين بالحاجات الماسة لرجل الشارع في هايتي والمشاق الشديدة التي يواجهها الهايتيون في استعادة سبل عيشهم وإعادة بناء بلدهم.

ترحب كندا بأحدث تقرير للأمين العام عن الحالة في هايتي. ونثني على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمساهمتها الحيوية في صون الأمن والاستقرار بوجه عام في هايتي. وكما أبرز الأمين العام في تقريره، فقد حدث بعض التقدم، ولكن تحديات هائلة لا تزال قائمة والمكاسب الأمنية ما زالت هشة. وكما ورد في التقرير، فإن كندا تأمل بصدق أن يسمو أصحاب المصلحة السياسية في هايتي في السلطتين التشريعية والتنفيذية على الخلافات الحزبية. ويجب عليهم أن يتحملوا مسؤولياتهم كاملة لضمان استمرارية الحكم وحسن سير المؤسسات الديمقراطية والإدارة السليمة للأموال العامة وتعزيز سيادة القانون.

(تكلم بالإنكليزية)

تلاحظ كندا بقلق شديد تعبئة الجماعات المسلحة في هايتي. ونلاحظ أن الرئيس مارتيلي، يمضي قدما لمعالجة المسألة ونأمل أن تسمح الإجراءات التي اتخذتها حكومة هايتي بتفكيك تلك الجماعات لمنعها من زعزعة استقرار البلد.

ونذكّر المجلس بقوة بأن الأولوية التي أقرها الرئيس مارتيلي رسميا هي تطوير الشرطة الوطنية الهايتية وتنفيذ جميع عناصرها التشغيلية. ويجب علينا، بأي حال، ألا نصرف انتباهنا عن هذا الهدف الذي قدمت كندا، جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين والهايتيين، استثمارات هامة وضخمة جدا من أجل تحقيقه.

وعلاوة على ذلك، فإن خوض معركة شاقة بإخلاص للقضاء على الفساد وإرساء سيادة القانون هو السبيل الوحيد لتحقيق قيمة الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية وإصلاح صورة البلد. والثقة لا يمكن أن تُبنى إلا على إجراءات ملموسة وهامة – على إجراءات شجاعة يجري اتخاذها بدافع من المصلحة العامة واستنادا إلى المبادئ الديمقراطية، وليس مجرد الكلمات.

ولـذلك، سـتنتظر كنـدا أن تنفـذ حكومـة هـايتي إجراءات ملموسة على وجه السرعة. ويجب على الحكومة اتخاذ خطوات حازمة لمكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال توفير الدعم اللازم والاستقلالية لهيئات مثل لجنة مراجعة الحسابات المنشأة للتحقيق في العقود التي مُنحت في أعقاب الزلزال ولجنة الخبراء المستقلين التي كلفها وزير العدل بالتحقيق في قضايا الاغتيال التي لم تحل بعد.

(تكلم بالفرنسية)

تلتزم كندا التزاما طويل الأجل بدعم هايتي، سواء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وكذلك عملية إعادة البناء الجارية وجهود التنمية على المدى الطويل. ومنذ عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٢، التزمت كندا بتقديم أكثر من بليون دولار لهايتي. ومع ذلك، يجب على السلطات الهايتية إظهار تصميم حقيقي على التصدي للمشاكل الحقيقية التي لا تزال تؤثر على بلدها. وبعد عامين من وقوع الزلزال، فإن قلوبنا مع شعب هايتي الذي لا يزال يكافح من أجل إعادة بناء حياته.

وتعتقد كندا أن عملية إعادة بناء هايتي يجب أن تقودها جهات فاعلة سياسية قابلة للمساءلة، تمنح الأولوية لاحتياجات شعب هايتي وتلبيها وتقدم تلك الاحتياجات على المصالح الشخصية والسياسية الضيقة. ولا بد أن تكون العملية شفافة ونزيهة.

ونلاحظ أن الرئيس مارتيلي، تحرك بسرعة لتعيين خليفة لرئيس الوزراء كونيل. ونأمل أن يعمل البرلمان والسلطة التنفيذية على وجه السرعة للتوصل إلى اتفاق بشأن ترشيح رئيس الوزراء الجديد، لكي لا يتعطل عمل الحكومة أكثر من ذلك.

وهايتي تواجه تحديات كثيرة في مجال الحكم تحتاج إلى اهتمام عاجل – وليس أقلها أهمية الإصلاح الدستوري والعمل من أجل إنشاء مجلس انتخابي دائم ليتسنى تنظيم الانتخابات التي تأخرت بالفعل.

ونحن ندرك جميعا أن التغيير الشامل على النطاق المطلوب في هايتي لا يحدث بين عشية وضحاها، ولكنه لن يحدث على الإطلاق دون إرادة سياسية راسخة. ويتعين على قادة هايتي إظهار التزامهم الثابت الذي لا يتزعزع بالمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون من أجل تحقيق التقدم المستدام الذي يتوقعه المجتمع الدولي ويستحقه شعب هايتي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقديري للسيد ماريانو فيرنانديث، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا. وأعرب أيضا عن آيات احترامي للرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة لما أبدوه من التزام وجلد في حالة صعبة.

وأرحب بتقرير الأمين العام (S/2012/128) عن بعثة الأمم المتحدة والصادر في الأسبوع الماضي. وكما يذكر التقرير، فقد أظهر أفراد البعثة تفانيا والتزاما مستمرين في دعم الانتعاش والاستقرار في هايتي. ونثني عليهم لذلك وللنتائج الملموسة التي حققوها.

بالنظر إلى الحالة، فإننا نرحب بأن بعثة الأمم المتحدة تعيد تركيز جهودها على المهام الرئيسية المناطة بها. وفي الوقت نفسه، لا يزال هناك العديد من التحديات التي يتعين التصدي لها، مثل مخيمات المشردين داخليا ووباء الكوليرا والبطالة وتعزيز سيادة القانون في هايتي.

ولضمان المزيد من النجاح في مجال إعادة التأهيل والتعمير، تود اليابان أن تؤكد على أن كلا من جهود المساعدة الذاتية التي تبذلها السلطات الهايتية، استنادا إلى

ملكية شعب هايتي، والدعم الدولي لهايتي لهما أهمية قصوى ويجب تنفيذهما بالتوازي.

وبخصوص مسألة الأمن، وكما يذكر تقرير الأمين العام، فإننا نقدر مساعي بعثة الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في الحفاظ على الحالة الأمنية الهادئة نسبيا في هايتي. ونرحب أيضا بزيادة تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على توفير الحماية الكافية للسكان المدنيين.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات، فإننا ندرك أيضا أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يتعين على حكومة هايتي تأمين أساس اجتماعي واقتصادي من خلال بذل جهود لتعزيز سيادة القانون. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أنه فيما يخص بناء قدرات السلطات الهايتية، ينبغي للشركاء الدوليين تنسيق جهودهم بشكل وثيق مع حكومة هايتي. ويجب على الحكومة، من جانبها، أن تعمق التزامها بتلك الجهود.

إن اليابان قلقة للغاية إزاء عدم الاستقرار السياسي في هايتي، وهو ما يدل عليه الاستقالة المفاجئة لرئيس وزراء هايتي، دولة السيد غاري كونيل، واستمرار المواجهة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. والاستقرار السياسي عنصر أساسي لتحقيق الاستقرار الشامل وإعادة البناء في هايتي. ومن هذا المنظور، نحث جميع الجهات الفاعلة السياسية المعنية في هايتي على أن تتعاون مع بعضها بعضا من منظور أوسع لرفاه شعب هايتي وعدم السماح للمصالح السياسية بفرض أولوياتها. ونتوقع أيضا أن يوافق برلمان هايتي على تعيين رئيس الوزراء الهايتي الجديد في الوقت المناسب وأن تكون حكومة هايتي مستعدة لاتخاذ خطوات جديدة لتسريع عملية إعادة البناء في أقرب وقت ممكن.

وبخصوص إعادة بناء الجيش الهايتي، فإنه بينما تحترم اليابان سيادة هايتي في اتخاذ قرارات بشأن جدول أعمالها الوطني، نود أن نؤكد إيماننا بأن إحدى أهم الأولويات بالنسبة للبلد ينبغي أن تكون إعادة بناء الشرطة الوطنية الهايتية وتحويلها إلى منظمة ذات مصداقية يمكنها أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن الأمن في هايتي. وندرك أيضا أن الموارد التي يمكن للمجتمع الدولي تقديمها لهايتي محدودة، وأنه، بالتالي، ينبغي استخدام هذه الموارد على نحو فعال وكفؤ.

بالإضافة إلى ذلك، يساورنا القلق من جراء حشد أعضاء مسلحين من القوات المسلحة الهايتية، قاموا باحتلال عدد من مخيمات التدريب السابقة، ومن جراء انعدام الأمن وعدم الاستقرار الذي يمكن أن ينشأ عن ذلك في هايتي. في ذلك الصدد، نحث حكومة هايتي على اتخاذ التدابير الملائمة حيال هذا الحشد الخطير والتحقيق في مصادر تمويله ودعمه اللوجستي.

تشكل قضايا سوء السلوك، مثل الاستغلال الجنسي، التي تورط فيها أعضاء من البعثة مؤخراً أيضاً مصدر قلق بالغ. إن هذا السلوك المشين، بإثارته روح العداء في أوساط الشعب الهايتي تجاه البعثة والعاملين فيها، يمكن أن تكون له آثار سلبية ليس فقط على سلامة الأعضاء الآخرين بالبعثة، بل أيضاً على مجمل الحالة الأمنية وعلى جهود إعادة البناء في هايتي. نود أن نوجه دعوة قوية إلى الأمانة العامة لتنفيذ سياسة عدم التسامح المطلق فيما يتعلق بتورط حفظة السلام في مثل هذه القضايا، واتخاذ تدابير فعالة لمنع تكرار مثل هذه التصرفات المشينة.

أرسلت حكومة اليابان وحدة هندسية من القوة اليابانية للدفاع عن النفس إلى البعثة. وبلغ عدد العاملين الذين خدموا في تلك الوحدة منذ نشرها نحو ٨٦٠ ١ فرداً. وأسهمت الوحدة في إعادة إعمار هايتي من خلال مجهودات عديدة، مثل إزالة الأنقاض، وتفكيك المباني المدمرة، وإصلاح المرافق في مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً، وإصلاح الطرق، وبناء مرافق إيواء الأيتام، وتوزيع المياه استجابة

لتفشي الكوليرا. ونأمل أن تتسارع بالتالي جهود إعادة التأهيل وإعادة الإعمار في هايتي.

علاوة على ذلك، تعهدت اليابان بمبلغ ١٠٠ مليون دولار للإغاثة الطارئة وإعادة الإعمار من أجل هايتي، وقد دفعت بالفعل مبلغاً يتجاوز ما تعهدت به. وتعتزم اليابان مواصلة تقديم الدعم لهايتي، لا سيما في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والإصحاح والتعليم.

لقد مر زهاء العام منذ أن ضرب اليابان زلزال شرق اليابان الكبير في ١١ آذار/مارس ٢٠١١. في أعقاب الزلزال الذي وقع في هايتي قبل نحو عامين، بذل الشعب الهايتي جهوداً حثيثة للتصدي لتحديات كثيرة تماثل ما يواجهه الشعب الياباني الآن. وأنا واثق من أن هايتي واليابان، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، ستتغلبان على تلك الصعوبات من خلال التشجيع المتبادل والجهود الحثيثة من أجل مستقبل أنصع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد إراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتوجه إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة لتناول الحالة في جمهورية هايتي. ويود وفدي أيضاً أن يتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السفير ماريانو فيرنانديث، على العمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ويشمل ذلك وكالات الأمم المتحدة العديدة التي تعمل هناك حالياً. لقد وصف التقرير الذي أدلى بها أمامنا للتو التقدم المحرز حتى الآن، علاوة على التحديات التي لا تزال قائمة.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأوروغواي بالنيابة عن جماعة أصدقاء هايتي. ونؤكد أيضاً مجدداً دعمنا لشعب وحكومة هايتي في مجالات إعادة الإعمار، وبناء السلام، والديمقراطية، وتحقيق الاستقرار، وتعزيز التنمية المستدامة. ستواصل شيلي دعمها لبرامج التعاون المتوسطة والطويلة الأجل الجارية حالياً في هايتي. ويدل ذلك على مواصلة ما التزم به بلدنا تجاه الشعب الهايتي في عام ٢٠٠٤.

ترى شيلي أن ضعف العلاقة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي يشكل مصدر قلق، لأسباب نخص منها الآثار السلبية التي تترتب عن ذلك على الحوكمة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية للشعب الهايتي. يمثل تشكيل الحكومة شرطاً مسبقاً لاستقرار البلد، ولتطور مؤسسات هايتي ونمو اقتصادها. وبالمثل، فإن إجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية الوشيك يمثل شرطاً مسبقاً آخر لنجاح العملية الديمقراطية في هايتي.

ونعتقد أن من الضروري أن يواصل الممثل الخاص للأمين العام والمجتمع الدولي تعزيز الحوار والتفاهم السياسي بين السلطات الهايتية من أجل تلبية احتياجات الشعب الهايتي وتطلعاته. ولقد كانت ملاحظات الممثل الخاص للأمين مشجعة في ذلك الصدد.

تشيد حكومة شيلي كل الإشادة بالإنجازات التي تحققت في مجال تعزيز النظام العدلي، متمثلةً في تعيين رئيس جديد للمحكمة العليا، فضلاً عن مردود ذلك على سيادة القانون. ونود أيضاً أن ننوه بالتزام السلطات بإنشاء مجلس قضائي عالي في المستقبل القريب. ومع ذلك، فثمة الكثير مما لا يزال يتعين عمله، وهناك حاجة إلى إحراز تقدم مستمر في كفالة المساواة أمام القانون وكفالة اتخاذ الإجراءات اللازمة لجميع أفراد الشعب الهايتي.

تحيط شيلي علماً بأن تقرير الأمين العام يذكر أن الحالة الأمنية لا تزال مستقرة لكنها ضعيفة. الدور الذي تضطلع به البعثة في المحافظة على الاستقرار والأمن دور مركزي. وفي ذلك الصدد، تعتقد حكومتي أن تعزيز قوة

الشرطة الوطنية الهايتية يجب أن يكون أولوية قصوى، وأحد الأهداف الرئيسية للبعثة، ونقر بالتقدم المحرز وبالتحديات القائمة في هذا المجال. ستواصل شيلي تعزيز التعاون الشرطي مع هايتي من خلال التدريب المهني، سواء على المستوى الأساسي أو المستويات العليا. هذا التدريب ضروري لكفالة احترام حقوق الإنسان والتطور الديمقراطي للبلد.

يساور حكومة شيلي القلق بشأن ظهور جماعات في الأشهر الأخيرة تتحدى السلطات المحلية، كما ورد في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام. ونعتقد أن تلك الجماعات يمكن أن تكون مصدرا لزعزعة الاستقرار يؤثر على العملية السياسية والاجتماعية في هايتي. ونحث السلطات الهايتية على أن تقف موقفاً قوياً من هذا الحشد غير الرسمي، وأن تتحرى عن مصادر تمويلها ودعمها وأن تعمل على وقفها، بما يتماشى، بطبيعة الحال، مع الإطار القانوني المعمول به في البلد.

تود حكومتي أن تنوه بدور سلاح المهندسين، من خلال ما يسمى بالمشاريع ذات الأثر السريع في المجالات ذات الأولوية التي جرى تحديدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، مثل الحد من الكوليرا، والإنارة الأمنية، وإصلاح الطرق وغيرها من عناصر البنية التحتية، بما في ذلك البنية التحتية المطلوبة في مجال سيادة القانون. تشكل تلك المشاريع إسهاماً ملموساً في رفاهية السكان في هايتي وأمنهم، وينبغي تعزيزها. إن الأمن والتنمية مفهومان متكاملان لا يمكن التعامل معهما منفصلين.

من بين المشاريع ذات الأثر السريع، نود أن نشير إلى العمل المشترك الذي يقوم به فصيلا المهندسين الشيليين والإكوادوريين، الذين قاموا بتحسين نظام القنوات في ''سيتي سولاي''، بما في ذلك التنظيف الدقيق للقناة المركزية، وإعادة تشييد الطريق الذي يحيط بمدينة بورت - أو - برانس، جنباً إلى جنب مع المهندسين الكوريين.

يجب أن أشير إلى ادعاءات سوء السلوك الجنسي التي تورط فيها بعض أعضاء البعثة. تعتبر شيلي ذلك أمراً غير مقبول، وتعتقد أن البلدان المساهمة بقوات يجب أن تتبع سياسة عدم التسامح المطلق في هذا الأمر. ففي منظمة تعلي من أهمية الجانب الأخلاقي مثل الأمم المتحدة، لا يمكن السماح بمثل هذا السلوك في أي ظرف من الظروف، ويجب على البلدان المساهمة بقوات أن تمنع ذلك وأن تعاقب مرتكبيه.

وكما أعلنت حكومة بلدي في السابق، فإن أمريكا اللاتينية ملتزمة بمستقبل هايتي، من خلال تطبيق استراتيجيات مترابطة ومستدامة للتصدي للتحديات التي تواجهها. وهذا أمر جدير بتسليط الضوء عليه. لأنه يعني العمل معاً بطريقة منسقة مع ممثلي المناطق الأخرى. وحكومة شيلي ترى من الضروري أن يستمر التعاون في بناء القدرات المؤسسية لهايتي، على أساس الملكية الوطنية، كيما يتسنى للمجتمعات المحلية أن تضطلع تدريجياً بالمسؤوليات المختلفة التي تنطوي عليها إعادة الإعمار الوطني.

وإلى جانب تعزيز التعاون في بناء قدرات الشرطة، نلتزم أيضاً بتحسين التعليم الابتدائي، من خلال مركزين للطفولة المبكرة حيث يعمل متطوعون من شيلي ومعلمون من هايتي على تهيئة أفضل الظروف التعليمية، مع الوصول المتكافئ لتنمية المهارات والقدرات والتوجهات، دعماً للأسر الهايتية.

وبلدي سيواصل دعم جهود حكومة وشعب هايتي من أجل السلام والأمن والتنمية والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وإرساء سيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد رومان – موري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أثني على مبادرة رئاسة المملكة المتحدة بعقد هذه المناقشة بشأن الحالة في هايتي. ونرحب أيضاً بحضور السيد ماريانو فيرنانديث، الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، ونشكره على إحاطته الإعلامية.

منذ عام ٢٠٠٤، تضطلع بيرو بدور نشط في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إذ تشارك بوحدة عسكرية قوامها ٣٦٦ جندياً، إلى جانب ضباط عسكريين في قيادة البعثة. وبيرو عضو في مجموعة أصدقاء هايتي، والفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفريق أصدقاء هايتي التابع لمنظمة الدول الأمريكية، والآلية الأمريكية اللاتينية للتعاون السياسي المعنية بهايتي.

وفيما يتعلق بهذا الموضوع، يود وفدي أن يلفت انتباه مجلس الأمن إلى جانبين وردا في تقرير الأمين العام (S/2012/128) ترى بيرو أن معالجتهما الفورية من الأهمية بمكان. الجانب الأول يتمثل في الحاجة إلى استمرار الدعم لسلطات هايتي في إنشاء وتعزيز مؤسسات حكومية قوية للتعامل مع مشاكل الأمن والتنمية التي يواجهها البلد. ويتمثل الجانب الثاني في الحاجة إلى استمرار العمل على تثبيت الحالة السياسية الهشة في هايتي.

وتؤمن بيرو إيماناً قوياً أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدائمة والمستدامة دون وجود مؤسسات راسخة للنهوض بالتنمية وتعزيزها. والعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة أمر أساسي لتقديم ما تحتاجه السلطات في هايتي من مساعدة لاستتباب الأمن اللازم لتعزيز سيادة القانون وترسيخ الديمقراطية وبناء القدرات. مع ذلك، وكما لاحظنا في مناسبات سابقة، ما زال التحدي قائماً لتعزيز مبدأ الملكية الوطنية الذي ستتولى الحكومة الهايتية من خلاله قيادة عملية إعادة الإعمار وبناء المؤسسات، وفقاً لأولوياتها واستراتيجياتها الوطنية المقررة.

وكما قال متكلمون سابقون بالفعل – لا سيما في البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي، التي تشارك فيها بيرو، هناك قلق شديد إزاء الحالة السياسية الهشة في هايتي، وخاصة بسبب الأحداث التي طرأت مؤخراً. وفي هذا الصدد، تدعو بيرو السلطات في هايتي إلى إيجاد حل عاجل للأزمة السياسية التي تؤثر على عملية إعادة الإعمار في هايتي بشكل مباشر، ويمكن أن تقوض ما تحقق من تقدم في السنوات الأخيرة.

وعلى نفس المنوال، وإدراكاً للتطلعات الديمقراطية لشعب هايتي، يعرب وفدي عن أمله في أن تجري العملية الانتخابية القادمة في الإطار الزمني المحدد وبطريقة ديمقراطية وشفافة. وأود أن أشدد على أهمية العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في هذا الصدد، إلى جانب الدعم الذي تقدمه المنظمات الإقليمية الأخرى لكفالة إجراء العملية الانتخابية دون مخالفات.

من جهة أخرى، أود أن أعرب عن الامتنان للتقدم المحرز في تعزيز وإضفاء الصبغة المؤسسية على الشرطة الوطنية الهايتية التي ما فتئت تقوم بدور فعال في حماية سلامة المدنيين. ونأمل أن تصبح الشرطة الهايتية في المستقبل القريب مثالاً للمؤسسة القوية التي تنهض باحترام سيادة القانون وحماية السكان.

وفيما يتعلق بموضوع الأمن، أود التشديد على أنه رغم استقرار الحالة بسبب وجود القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة، يشعر وفدي ببالغ القلق إزاء المجموعات غير النظامية أو غير الشرعية – كما تطلق عليها السلطات الهايتية ذاتها – التي تقوم بعمليات منظمة بالزي العسكري، تحت اسم القوات المسلحة الهايتية. وعلى السلطات أن تبادر دون إبطاء

إلى التحري عن حقيقة تلك المجموعات، ومعرفة مصادر تمويلها وتدريبها، كما يقول الأمين العام في تقريره الأخير. وهناك أدلة على أن تلك المجموعات ربما كانت تملك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة منذ فترة طويلة.

ومع أن هذا الأمر مقلق إلى أبعد حد، ترى بيرو أن من الأهمية بمكان تحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة العاملة في هايتي. وأود أن أذكر المجلس بأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية، ومقره في ليما، يتمتع بخبرة إقليمية عريضة في جمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي ما زالت في حيازة مدنيين في مختلف حالات ما بعد التراع. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في الاستفادة من تلك الفرصة على الأقل.

أخيراً، يرى وفدي أن عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لم ينته، ونثق بأن مجلس الأمن سيجدد ولايتها ويبقي على الدعم المستمر لها لتحقيق إعادة الإعمار وبناء المؤسسات الوطنية القوية، ترسيخاً لسيادة القانون وسد الفجوات التي نجمت عن ضعف القدرات المؤسسية وافتقار البلد إلى الموارد البشرية والمادية، والتأكيد على العوامل الثلاثة التي تؤثر بشكل مباشر على عملية تعافي هايتي وإعادة إعمارها – وهي الهياكل الأساسية للحكم والأمن والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.